الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/40/827
1 November 1985
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

الدورة الأربعون
البند ٨٤ (ى) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

الدورة السادسة للفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا

مذكرة من الأمين العام

١ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٩/ ١٧٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ عقد اجتماع رفيع المستوى للفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لكي يقوم ، في جملة أمور ، باجراء الاستعراض الشامل النصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، وباعادة تعديل البرنامج للنصف الثاني من الثمانينات ، حسب الاقتضاء ، بغية كفالة تنفيذه تنفيذا كاملا . ورجت من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين عن الاجتماع الرفيع المستوى وعن تنفيذ القرار . وقد أعدت هذه المذكرة تنفيذا للمقرر الذى اتخذه الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا بأن يقدم توصياته واستنتاجاته الى الجمعية العامة كي تقرها . ويجرى اصدار تقرير (A/40/826) استجابة للطلب الوارد في القرار ٣٩/ ١٧٤ بأن يقدم الأمين العام تقريرا الى الجمعية العامة عن الاجتماع الرفيع المستوى وعن تنفيذ القرار .

٢ - وقد اجتمع الفريق الحكومي الدولي في جنيف في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ . واعتمد استنتاجات وتوصيات بشأن (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج على الصعيد القطرى والتقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية ؛

Digitized by UNOG Library

و (ب) تدابير ضمان تنفيذ البرنامج على مدى العقد . واتخذ الفريق أيضا قرارا بشأن استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ البرنامج . وترد نسخة من هذه النصوص ، التي تشكل الجزء الأول من تقرير الفريق الحكومي الدولي (الذى سيصدر بوصفه الوثيقة TD/B/1078-TD/B/AC.17/28) ، في هذه الوثيقة ، ومعها :

(أ) الفصل الرابع من الجزء الثاني من التقرير ، (١) الذى يتضمن البيانات التي أدلت بها بعض الوفود بصدد اعتماد التوصيات والاستنتاجات ؛

(ب) المرفق الثاني للتقرير ، الذى يتضمن بيان الآثار المالية للقرار الذى اتخذه الفريق الحكومي الدولي .

٣ - ويود الأمين العام أن يوجه نظر الجمعية العامة الى دعوة الفريق الحكومي الدولي لها أن تؤيد استنتاجاته وتوصياته فيما يتعلق بالاستعراض الشامل النصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير .

---

(١) يتضمن الجزء الثاني سردا لأعمال الفريق في الاجتماع .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بأقـــل البلـــدان نمـــوا عـن دورتـــه السادســـة

الجـزء الأول

الاستعراض الشامل النصفي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلـــدان نمـــوا : الاستنتاجات والتوصيات والقـــرار

المحتويـــات

	الفقـــرات	الصفحـــة
الديباجـــة		١
ألف - استعراض التقدم المحرز في التنفيذ علـــى الصعيد القطرى والتقدم المحرز في تدابيـــر الدعم الدولية		
مقدمـــة	١ - ٣	٣
أولا - الحالـــة العامة والتدابير الوطنية	٤ - ٥٤	٤
ألف - الأغذية والزراعة	٤ - ١٧	٤
باء - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	١٨ - ٢٧	٦
جيم - الموارد الطبيعية والطاقة	٢٨ - ٣٢	٨
دال - الصناعات التحويلية	٣٣ - ٤٠	٨
هاء - الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية	٤١ - ٤٤	٩
واو - البيئـــة	٤٥ - ٤٨	٩
زاى - الاستثمارات التحويلية	٤٩	١٠
حاء - البلدان غير الساحلية والجزرية من أقل البلدان نموا	٥٠	١١
طاء - التجارة الخارجية	٥١ - ٥٢	١١
ياء - المساعدة في كوارث أقل البلدان نموا	٥٣ - ٥٤	١١
ثانيا - تدابيـــر الدعم الدولية	٥٥ - ٧٣	١٢
ألف - نقل الموارد الماليـــة	٥٥ - ٦١	١٢
١ - حجم المعونة	٥٦	١٢
٢ - البرامج المتعددة الاطراف	٥٧ - ٥٩	١٣

(يتبـــع)

Digitized by UNOG Library

المحتويـــات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحـة
	٣ - آليات جديدة	٦٠	١٣
	٤ - طرائق المعونة	٦١	١٣
باء -	عنصر العمل الفورى في برنامج العمل الجديد الكبيـــر	٦٢	١٤
جيم -	المساعدة التقنية	٦٣ - ٦٤	١٤
دال -	تدابير أخرى في مجال السياسة الاقتصادية على الصعيد الدولـي	٦٥ - ٧٣	١٥
	١ - تدابير السياسة التجارية	٦٥	١٥
	٢ - النقل والمواصلات	٧٢	١٦
	٣ - نقل وتطوير التكنولوجيا	٧٣	١٦
ثالثا -	ترتيبـــات التنفيذ والمتابعة والرصد	٧٤ - ٨٠	١٦
	ألف - الصعيد الوطني	٧٥ - ٧٩	١٦
	باء - الصعيد العالمـي	٨٠	١٧

باء - تدابير ضمان تنفيذ البرنامج علـــى مدى العقـــد

أولا -	الأغذيـــــة والزراعة والتنمية الريفية	١٨
ثانيا -	تنمية الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	١٩
ثالثا -	مركز المـــرأة	٢١
رابعا -	الطاقـــــة	٢١
خامسا -	التنمية الصناعية	٢٢
سادسا -	الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية	٢٣
سابعا -	البيئـــة	٢٣
ثامنا -	البلدان الجزرية والبلدان غير الساحلية ضمن أقل البلدان نموا	٢٤
تاسعا -	الاغاثة في حالات الكوارث	٢٤
عاشرا -	تعبئة الموارد المحليـــة	٢٥

(يتبـــع)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الصفحة
حادى عشر - نقل الموارد المالية	٢٥
ثاني عشر - الديون	٢٦
ثالث عشر - طرائق المعونة	٢٧
رابع عشر - التجارة الخارجية وتدابير السياسة التجارية	٢٩
خامس عشر - التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	٣٠
سادس عشر - دور المنظمات غير الحكومية	٣٠
سابع عشر - التنسيق والرصد	٣١

جيم - قرار اتخذه الفريق الحكومي الدولي

Digitized by UNOG Library

الاستعراض الشامل النصفي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

الاستنتاجات والتوصيات والقرار (١)

ان الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا ،

وقد اجتمع في جنيف في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ على مستوى عال ، عملا بالفقرة ١١٩ من برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، والفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٤/٣٦ الموءرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ لاجراء استعراض شامل نصفي للتقدم المحرز في تنفيذه ،

واذ يلاحظ مع التقدير الوثائق المقدمة لعمل الدورة من أمانة الأونكتاد (٢) ومدخلات غيره من منظمات الأمم المتحدة ، والموءسسات الحكومية الدولية ، وموءسسات التمويل والمساعدة الانمائية المتعددة الأطراف ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ،

واذ يشير الى القرار الذي اعتمده موءتمر الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا في جلسته ١٩ المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، وعنوانه " برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا " ،

واذ يشير أيضا الى القرار ١٤٢ (د-٦) لموءتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالصيغة المعتمدة في بلغراد في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ،

واذ يحيط علما بتقرير اجتماع الخبراء الحكوميين بوصفه جزءا من الاعداد للاستعراض الشامل النصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير الذي عقد في جنيف من ١ الى ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ (٣) ،

واذ يوءكد من جديد أهمية برنامج العمل الجديد الكبير في الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا ،

واذ يشير أيضا الى أن هدف برنامج العمل الجديد الكبير هو تحويل اقتصادات أقل البلدان نموا نحو التنمية الذاتية المستمرة وتمكينها من أن تقدم لجميع مواطنيها وخاصة للفقراء في الريف والحضر ، الحد الأدنى على الأقل من المعايير المقبولة دوليا في مجالات التغذية والصحة والنقل والمواصلات والاسكان والتعليم وكذلك فرص العمل ،

---

(١) اعتمدها الفريق الحكومي الدولي في جلسته ١٢ المعقودة في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ (أنظر الجزء الثاني أدناه ، الفقرات ٠٠٠ و ٠٠٠٠) .

(٢) أقل البلدان نموا . تقرير عام ١٩٨٥ (TD/B/AC.17/25 و Add.1-5 والتصويبات) ، الذي سيصدر كمنشور من الأمم المتحدة (TD/B/1059) ، و " المرأة في أقل البلدان نموا " (UNCTAD/ST/LDC/4) .

(٣) TD/B/1055 و Corr.1 (سوف تطبع ضمن الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات) .

Digitized by UNOG Library

واذ يعرب عن قلقه العميق ازاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية الشاملة لأقل البلدان نموا وعدم احراز سوى تقدم محدود جدا ، على الرغم من الجهود الوطنية والدولية الموجهة نحو بلوغ أهداف برنامج العمل الجديد الكبير ،

واذ يسلم بضرورة تكثيف هذه الجهود على الصعيدين الوطني والدولي للاسراع بتنفيذ البرنامج في النصف الثاني من العقد ،

١ ـ يؤكد من جديد هدف برنامج العمل الجديد الكبير كأساس لاستمرار التعاون بين أقل البلدان نموا وشركائها في عملية التنمية ؛

٢ ـ يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين استنتاجات وتوصيات استعراضه للتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج خلال النصف الأول من العقد ، كما ترد في الفرع ألف أدناه ؛

٣ ـ يقدم أيضا الى الجمعية العامة الاستنتاجات التي انتهى اليها فيما نظر فيه من تدابير لضمان التنفيذ الكامل للبرنامج خلال النصف الثاني من العقد ، كما ترد في الفرع باء أدناه ؛

٤ ـ يدعو الجمعية العامة الى التصديق على استنتاجات وتوصيات الاستعراض الشامل النصفي ؛

٥ ـ يدعو جميع الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، أن تأخذ تماما في الاعتبار استنتاجات وتوصيات الاستعراض فيما تبذله من جهود لتنفيذ البرنامج بحيث يتسنى لكل بلد من أقل البلدان نموا تحقيق حد أدنى لمستوى الأداء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

ألف - استعراض التقدم المحرز في التنفيذ على الصعيد القطري والتقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية (٤)

مقدمـــــة

١ - لوحظ بقلق شديد أنه منذ أن اعتمد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقـــل البلدان نموا في عام ١٩٨١ ، تدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة تدهورا كبيرا فـي أقـل البلدان نموا ، وذلك لأسباب خارجية ومحلية على السواء • فقد أثرت الأزمة الاقتصادية تأثيرا سيئـا على المصادر الرئيسية الثلاثة التي تحصل منها أقل البلدان نموا على القطع الأجنبي ، ألا وهي حصائـل الصادرات ، والتدفقات الرأسمالية التساهلية ، والتحويلات الخاصة • وأدت أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة بشكل لم يسبق له مثيل ، والسائدة خلال السنوات الماضية الى تزايد الفوائد المستحقة علـى ديونها الخارجية • وتفاقمت هذه الحالة بفعل الظروف المناخية البالغة الضرر في العديد مـن أقـل البلدان نموا ، وخاصة في افريقيا ، مما أفضى الى تدني الانتاج الزراعي والغذائي • وقد تفـــاوت تنفيذ تغييرات السياسة المحلية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصاديـة •

٢ - وبذا ، ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة ، سجلت أقل البلدان نموا ، كمجموعة ، في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٢ في المائة فقط ، بعد أن كان قد نمـا بمعـدل سنوي منخفض قارب في المتوسط ٤ في المائة في السبعينات وبنسبة ٣ في المائة خـلال العـام الأول من هذا العقد • وبما أن عدد السكان يزداد بمعدل عال يبلغ ٢ر٦ في المائة ، فقـد انخفـض ناتجهـا المحلي الاجمالي للفرد في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ • وتوحي المؤشرات المؤقتة بصورة قاتمـة بالنسبـة لعام ١٩٨٤ ، حيث بلغت الأزمة في البلدان الافريقية الأوج وأصبحت تمس جل أقل البلدان الافريقيـة نموا • وتشير التقديرات الأولية لعام ١٩٨٥ الى شبه ركود أو انخفاض الناتج المحلـــي الاجمالـــي بالنسبة لمجموعة أقل البلدان نموا ككل ، مما يعني انخفاضا كبيرا في نصيب الفرد • على أن من الأمور المشجعة ، ملاحظة أنه بالرغم من هذه التنمية الوضيعة المستوى التي حققتها المجموعة ككل ، استطـاع عدد قليل من أقل البلدان نموا أن يحقق أداء جيدا للغاية ، اذ تجاوز النمو السنوي للناتج المحلـي الاجمالي في البعض منها نسبة ٢ر٧ في المائة ، وهو المعدل المطلوب لمضاعفة الدخـل القومي خـــلال عقد من الزمن • وهذا دلالة على أن الهدف الذي يروم تحقيقه برنامج العمل الجديد الكبير ليس هدفـا بعيد المنال كلية ، رغم أن تحقيقه غدا أكثر صعوبة خلال النصف الأول من العقد بسـبب الاضطرابـات التي شهدها المسرح الاقتصادي العالمي وتقلبات المناخ • ويقتضي مثل هذا الانجاز المـزج بذكـــاء بين تدابير تتخذ من جانب أقل البلدان نموا من جانب وبين حجم وشروط وهيكل المساعـدة الدوليـــة من جانب آخـــر •

٣ - هذا ، وما لم تتخذ تدابير عاجلة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير تنفيذا تاما وملائمـا ، فان هذا الاتجاه التنازلي في الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا سيشتد فـي المستقبـل مع ما يترتب عليه هذا الوضع من عواقب وخيمة وبالغة الخطورة بالنسبة لسكانها •

---

(٤) ترتيب النص في هذا الفرع يتبع نسق برنامج العمل الجديد الكبير •

Digitized by UNOG Library

أولا - الحالة العامة والتدابير الوطنية

ألف - الأغذية والزراعة

٤ - يولي برنامج العمل الجديد الكبير الزراعة والانتاج الغذائي أعلى أولوية بوصفهما من الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لتنمية أقل البلدان نموا ، ويشكلان أداة لسد الحاجات الانسانية الأساسية وأساسا للنمو الاقتصادي على حد سواء • وقدمت توصيات محددة في الفقرات ٩ الى ١٩ من البرنامج وعلى الأخص في الفقرة ١٣ • والواقع أن وزن القطاع الزراعي في اطار الاقتصادات الشاملة لأقل البلدان نموا ، بما يوفره من أسباب للمعيشة الى الأغلبية الساحقة من السكان ، ومن مواد خام للصناعة وايرادات من التصدير ، يوجد رابطة واضحة ووثيقة بين التقدم في هذا القطاع والنمو الاقتصادي الشامل • وتدعو هذه التوصيات الى أن تمنح أولوية عالية للقطاع الزراعي ، في الخطط والبرامج والسياسات الانمائية الوطنية مع العناية خاصة بانتاج الأغذية وتوزيعها • وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات الزراعية والغذائية ، فيما تتضمنه من أهداف ، ما يلي :

(أ) تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه ١٩٩٠ ؛

(ب) بلوغ أو تجاوز معدل النمو البالغ ٤ في المائة في مجال الانتاج الزراعي ؛

(ج) تحقيق الأمن الغذائي عن طريق توفير امدادات الأغذية وتيسير الحصول عليها بأسعار في متناول اليد •

٥ - وخلال السنوات الأربع الأولى من الثمانينات ، ظل الانتاج الزراعي في أقل البلدان نموا مصدرا لقلق متزايد من حيث معدلات النمو وقدرة أقل البلدان نموا على اشباع الحاجات الغذائية والتغذوية لسكانها المتزايدين • وخلال هذه الفترة لم يتخلف متوسط معدل نمو الانتاج الزراعي عن بلوغ نسبة الـ ٤ في المائة المستهدفة وحسب ، بل انه هبط أيضا دون المستوى الذي سجله في الستينات والسبعينات • وانطوى ذلك على تدهور خطير في نصيب الفرد ، بالنظر الى زيادة عدد السكان بمعدل ٦ر٢ في المائة سنويا •

٦ - وظل هدف الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء أبعد ما يكون عن التحقيق ، نظرا الى أن نصيب الفرد من الانتاج الغذائي قد انخفض بدرجة أكبر من درجة انخفاض الانتاج الزراعي الكلي • واشتد انخفاض نصيب الفرد من الانتاج الغذائي فهبط من نسبة سالبة تبلغ ٥ر٠ في المائة في السنة خلال السبعينات الى نسبة سالبة تبلغ ٤ر١ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ • ومع ذلك ، سجلت سبعة من أقل البلدان نموا الـ ٣٦ معدلات نمو ايجابية في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي مما يثبت واقعية الأهداف التي حددها برنامج العمل الجديد الكبير • وتفاقم انعدام الأمن الغذائي خاصة على مستوى الأسرة •

٧ - وحقق الانتاج الزراعي غير الغذائي الذي يكرس جانب كبير منه للتصدير نتائج أفضل نسبيا لصالح أقل البلدان نموا كمجموعة في أوائل الثمانينات •

Digitized by UNOG Library

٨ - وتتسم أسباب رداءة الأداء في مجالي الزراعة والانتاج الغذائي في أقل البلدان نموا خلال الفترة قيد الاستعراض بالتعقيد كما أنها تختلف من بلد لآخر • على أنه يمكن القول عموما أن من بين هذه الأسباب الظروف المناخية الفاجعة التي شهدتها معظم هذه البلدان خلال الثمانينات والتي لم تتسبب في تخفيض الانتاج الزراعي والغاء أثر الجهود الجبارة التي بذلها بعض منها في سبيل زيادة الانتاج في هذا القطاع فحسب ، بل ألحقت أيضا أضرارا ايكولوجية بالغة بالبيئة •

٩ - وقد ثبت صواب الأهمية الممنوحة للاستراتيجيات الغذائية • فهذه الاستراتيجيات تمكن المانحين وأقل البلدان نموا من معالجة مشاكل الانتاج والتسويق والاستهلاك على نحو متكامل وشامل • وقد اتخذ كثير من أقل البلدان نموا خطوات شجاعة هامة ، بدعم من المجتمع الدولي ، لتحديد واستحداث استراتيجيات غذائية • وكان النجاح المحرز في هذه الحالات ثمرة الارادة السياسية التي تحلت بها الحكومات في سبيل الأخذ بأسباب التغيير • ولم تسفر هذه الاجراءات حتى الآن عن مزايا كاملة وملموسة ولكنها تمثل الانجاز الرئيسي في هذا القطاع •

١٠ - وفي بعض الحالات أفضى عدم اعتماد استراتيجيات مناسبة في القطاع الغذائي وعدم اجراء اصلاحات ملائمة الى عدم تحقيق تقدم في مجال التنمية الزراعية • وجوبهت مصاعب في مجالات رئيسية منها مجالات المشاركة التامة من قبل السكان الريفيين في برامج التنمية الريفية ، والسياسات التسعيرية الملائمة في مجالي المنتجات والمدخلات الزراعية الحافزة على زيادة الانتاج ، والاصلاحات المؤسسية والزراعية ، وتطوير الهياكل الأساسية اللازمة ، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمعات الريفية ، والتغلب على حالات انعدام المساواة بين الرجل والمرأة عند المشاركة في برامج التنمية الريفية والاستفادة من هذه البرامج •

١١ - وخلال السنوات الأخيرة ، ازدادت الدينامية التي يتميز بها القطاع الريفي وتجلت في عدة أشكال ، وبوجه خاص في شكل التجمعات القروية • وقد تطورت أحيانا بفضل مؤازرة المنظمات غير الحكومية • واتخذ العديد من أقل البلدان نموا خطوات لدعم هذه الدينامية بفضل المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة من المانحين •

١٢ - ولوحظ أن الحاجة الى ايجاد توازن ملائم بين انتاج الأغذية للاستهلاك المحلي والمحاصيل النقدية المخصصة للتصدير • وتوجد بعض أمثلة ايجابية تثبت امكانية التغلب على هذه المشكلة المحتملة مما يثبت أن هذين الهدفين ليسا متعارضين بالضرورة • من ذلك مثلا أن تنمية المنتجات التصديرية الزراعية قد يفضي الى تيسير استحداث أساليب وتسهيلات جديدة يمكن أيضا للمزارعين التقليديين أن يستعينوا بها لتحسين انتاجهم • كما يمكن للسياسات الملائمة وتطوير الهياكل الأساسية الداعمة للانتاج التصديري أن تفيد في مجال الانتاج الغذائي للاستهلاك المحلي •

١٣ - ولا تشكل عدم كفاية الهياكل الأساسية في المناطق الريفية قيدا خطيرا على الانتاج الزراعي والصناعات التحويلية وصناعات التجهيز وحسب ، بل انها تفضي أيضا الى توهين الصلات بسائر القطاعات الاقتصادية •

١٤ - ولئن كانت المعونة الغذائية مفيدة في الأجل القصير ، الا أنها كانت تفضي أحيانا الى عرقلة التحرك نحو زيادة الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية في أقل البلدان نموا بما تسببه من تخفيض في الأسعار وتأخير للاستثمارات العاجلة في القطاع الريفي • ومع ذلك ، تم الاهتداء الى طرق تستعمل فيها المعونة الغذائية كأداة لتمويل المشاريع الانمائية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص •

Digitized by UNOG Library

١٥ - ولم يكن التنسيق كافيا في القطاع الزراعي على المستويين المحلي والدولي • فقد تضاربت الأولويات أحيانا ، ولم يصل الحوار دائما الى درجة الشمول المرغوب فيها •

١٦ - وفاقمت شدة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية وانتفاء اليقين الناتج عن العوامل الطبيعية من حدة المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي • كما أدى الوضع الاقتصادي الصعب الذي شهده العديد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية في أوائل الثمانينات الى زيادة تقلص الطلب على المحاصيل الزراعية الرئيسية التي تصدرها أقل البلدان نموا والتي تعتمد عليها في تأمين جزء هام من حصائلها من القطع الأجنبي ، والى زيادة تعقيد الجهود التي تبذلها لاستعمال الزراعة كوسيلة لتحسين أدائها الاقتصادي الشامل •

١٧ - لوحظ مع الارتياح ما اتخذ من تدابير دعم للمساعدة في التغلب على النقص في حصائل الصادرات الناتج عن هبوط أسعار السلع الأولية • بيد أن بلدانا كثيرة ترى أن ثمة عوامل ساهمت في عدم تمكين أقل البلدان نموا من التغلب على النتائج السيئة التي تبدت في انتاجها الزراعي ، وهي عدم كفاية الدعم المتاح لها وما يقترن بذلك من تأخير في تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية وقلة عدد الاتفاقات السلعية السارية النفاذ •

باء - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

١٨ - كان هناك بالنسبة الى مسائل الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في أقل البلدان نموا ، اتفاق عام على أن توصيات برنامج العمل الجديد الكبير في هذا الميدان لاتزال صالحة • ان تنمية الموارد البشرية شرط أساسي لازم لتنمية أقل البلدان نموا ، وبالتالي تظل مسألة ذات أولوية • وندرة اليد العاملة الماهرة وخاصة القدرة الادارية والتنظيمية تعوق عملية التنمية في أقل البلدان نموا •

١٩ - ولوحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزه بعض من أقل البلدان نموا في ميادين عديدة منها بالخصوص هبوط معدل وفيات الرضع ، وارتفاع معدلات محو الأمية في حين أعرب عن القلق ازاء التفاوت الكبير والمستمر في معدلات محو الأمية بين الذكور والاناث • بيد أنه لوحظ بقلق أن هناك مؤشرات عديدة أخرى تكشف عن اتجاه تنازلي في مجالات التعليم والصحة والحالة التغذوية لسكان أقل البلدان نموا ككل •

٢٠ - ونوقشت ندرة الوسائل المتاحة للتعجيل بتنمية الموارد البشرية في أقل البلدان نموا والجهود اللازمة للتغلب عليها • وتم التأكيد على ضرورة اعتبار الانفاق العام على التعليم والصحة استثمارات من وجهة نظر الاقتصاد ككل •

٢١ - ولوحظ أنه أعيد توجيه نظام التعليم في بعض أقل البلدان نموا من أجل تدريب المدراء والفنيين لتحسين الوفاء باحتياجات الاقتصاد • وقد أحرز تقدم محدود فيما يتعلق بتنفيذ البرامج التدريبية لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لجماهير الريفيين • وثمة جانب هام يتمثل في رفع مكانة العمل اليدوي ، خاصة في مجال الزراعة • وأعرب عن رأي مفاده أن برامج التدريب أثناء العمل كانت أكثر فائدة حين تم ادماجها في مشاريع التنمية في مرحلة مبكرة وانه ينبغي توسيعها وتعزيزها • وألقي الضوء على الجهود المبذولة من أجل تعبئة المزيد من الموارد المحلية لأغراض التعليم • وتم التشديد على ضرورة الحفاظ على نوعية التعليم وتحسينها في اطار التوسع في التعليم الأساسي •

Digitized by UNOG Library

٢٢ - وتم التشديد على أن الحاجة مازالت قائمة لمنح أولوية عالية للرعاية الصحية الأولية • ولوحظ بشكل عام التناقض بين رعاية طبية جد متطورة تقنيا تتاح أحيانا لقطاع واحد فقط من السكان الحضر ، وبين ممارسة طب وقائي ، يتسم باللامركزية على نطاق واسع ، ويستلزم وسائل بسيطة وقليلة الكلفة نسبيا ويشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد • كما لوحظت الجهود التي بذلتها أقل البلدان نموا لبلوغ هدف " الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ " • ويندرج في هذا الاطار عملية تعديل قائمة برنامج الأدوية الأساسية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية •

٢٣ - وقد كانت للتخفيضات الهامة في النفقات الاجتماعية آثار سيئة على صيانة المرافق العمرانية في مجالي التعليم والصحة بشكل خاص • وقد دلت التجربة على أن هذه الصعوبات يمكن تذليلها بتحلي أقل البلدان نموا والبلدان المانحة على السواء بقدر من المرونة • وتم الاعتراف بأن الموارد الحكومية محدودة للغاية في أقل البلدان نموا ، وأشير الى تجارب ساهمت فيها المشاركة الفعلية من جانب المستفيدين ، عن طريق أمور منها رسوم الاستفادة ، في تغطية التكاليف ، وضمان كفاءة استعمال المرافق القائمة ، والحد من اعتماد الخدمات الحيوية على المساعدة الخارجية • بيد أن انخفاض مستويات الدخل عموما ، أسفر في بعض الحالات المشار اليها عن صعوبات وقيود واجهت مثل هذه المساهمات • كما تم التشديد على أن حصول الجميع على الخدمات التعليمية والصحية الأساسية يعتبر أحد الأهداف الاجتماعية الرئيسية في أقل البلدان نموا • وقد كان دعم النفقات المحلية والمتكررة في برامج المعونة يشكل في حالات كثيرة ، عنصرا مكملا للجهود المحلية المبذولة للاستمرار في تشغيل المرافق العمرانية •

٢٤ - ورئي أن تنفيذ السياسات السكانية الوطنية ، على نحو ما أوصى به برنامج العمل الجديد الكبير ، يشكل عاملا هاما في نجاح الجهود الانمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا • ولوحظ أن أقلية فقط من أقل البلدان نموا تشجع بحزم السياسات السكانية وأنشطة تنظيم الأسرة • كما تعود رعاية الأم والطفل ، بما في ذلك تنظيم الأسرة ، بفوائد صحية عديدة عليهما • وقال ممثلو أقل البلدان نموا انه في الوقت الذي اعتمد فيه عدد كبير من أقل البلدان نموا برامج سكانية ، لم تكن العوامل الحاسمة الكفيلة بتحقيق نسبة أدنى من الخصوبة ملائمة دائما في أقل البلدان نموا •

٢٥ - وتم ابراز المساهمة الكبيرة التي تقدمها المرأة في عملية التنمية في أقل البلدان نموا ، خاصة في القطاع الزراعي •

٢٦ - وتلعب المساعدة المالية والتقنية المقدمة الى أقل البلدان نموا دورا هاما في دعم الجهود التي تبذلها في مجال تنمية الموارد البشرية • ورئي أن الصلة القائمة بين هذين النوعين من المساعدة وبين التسلسل الصحيح الواجب اتباعه في توفيرهما تتسم بأهمية حاسمة • وأعرب عدد من المانحين عن رأي مفاده أنه كان ينبغي منح هذه المساعدة بشروط أكثر مرونة وانه ينبغي تغطية التكاليف المتكررة والمحلية باعتبار أن هذه التكاليف تشكل عوائق رئيسية أمام التنمية في ميداني الصحة والتعليم •

٢٧ - ولوحظ عدم تيسر البيانات عن الخبرة العملية المكتسبة في مجال تنمية الموارد البشرية التي تتيح تحليل الاستثمارات الماضية والتنمية في هذا المجال • وفي هذا الصدد ، تم التشديد على الدور الهام الذي يقوم به عدد من البلدان الشريكة لأقل البلدان نموا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مساعدة أقل البلدان نموا على تنمية مواردها البشرية وتعيين الأولويات •

Digitized by UNOG Library

جيم - الموارد الطبيعية والطاقة

٢٨ - في ميدان الموارد الطبيعية والطاقة ، تحتفظ أهداف برنامج العمل الجديد الكبير بصلاحيتها الكاملة رغم أنها لم تتحقق بعد • فالعجز في الطاقه الذي يعاني منه معظم أقل البلدان نموا ، كثيرا ما أثقل ميزان مدفوعاتها بأعباء جسيمة وكان له من ناحية أخرى آثار مدمرة في البيئة • ولم يتمكن معظم أقل البلدان نموا من تقييم وتخطيط موارده من الطاقة التقليدية وغيرها على نحو كامل وكاف بسبب نقص الوسائل المالية والبشرية والمادية ، مما أعاق حتى الآن الاستخدام الرشيد لهذه الموارد •

٢٩ - وهكذا ، أسفر الاستخدام المكثف لخشب التدفئة وفحم الخشب عن نتائج ثلاثة هي اتجاه نحو استنفاد هذه الموارد • وتردي النظام الايكولوجي ، واضعاف الامكانات الزراعية • أما الجهود المبذولة للاستعاضة عن استهلاك خشب التدفئة بموارد أخرى فلم تؤت بعد ثمارها المنتظرة •

٣٠ - وبالرغم من انخفاض السعر الدولي للطاقة من حيث القيمة الحقيقية ، فلاتزال فاتورة واردات منتجات الطاقة باهظة بالنسبة لأقل البلدان نموا •

٣١ - ولاتزال الموارد الكهرمائية لأقل البلدان نموا غير مستغلة الاستغلال الكامل بسبب نقص الوسائل المالية والتقنية • وغالبا ما يكون للاستثمارات في هذا القطاع طابع مزدوج ، فهي من ناحية تتطلب موارد مالية هامة للغاية ، ومن ناحية أخرى لا توفر دائما عائدا ماليا كافيا لضمان تغطية النفقات المتكررة • ولاتزال المزايا التي تقدمها الخطط الكهرمائية الضيقة النطاق غير مستغلة الاستغلال الكامل حتى الآن •

٣٢ - وعلى الرغم من أن المساعدة الدولية بذلت جهودا في قطاع الطاقة الا أنها لم تحل مشاكل الطاقة في أقل البلدان نموا ، كما أن الطرائق ليست دائما على درجة من المرونة تسمح بتنمية كاملة اقتصادية واجتماعية للامكانات المحلية •

دال - الصناعات التحويلية

٣٣ - لم تتحقق بعد أهداف برنامج العمل الجديد الكبير فيما يتعلق بالتصنيع • وفي معظم أقل البلدان نموا ، يقرب نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي الآن من ٩ في المائة ، بل ولا يتعدى في عدد معين من الحالات ٤ - ٥ في المائة •

٣٤ - وان الابقاء لفترات طويلة على هياكل غير واقعية للأسعار ولأسعار الصرف لعب أحيانا دورا سلبيا في جهود التنمية الصناعية •

٣٥ - وفي عدد من أقل البلدان نموا ، أعيد تحديد السياسات الصناعية ، بما في ذلك الدور الذي ينبغي أن تلعبه الدولة في ميدان التنمية الصناعية • وفي كثير من أقل البلدان نموا ، تواصل المؤسسات الحكومية القيام بدور هام في هذه العملية •

٣٦ - وفي بعض الحالات لاتزال آليات النهوض بالصناعة ، وبخاصة هياكل الائتمانات والتدريب التقني ، وكذلك المساعدة الدولية في هذا الميدان ، غير كافية ، وتفرض في الغالب شروطا قاسية لا يسع المتعهدون تلبيتها •

Digitized by UNOG Library

٣٧ - وقد تبين في حالات كثيرة في الماضي عدم لياقة اختيار التكنولوجيات من جانب المانحين وكذلك من جانب المستفيدين ، مما أدى الى مصاعب في الصيانة وفي الاستفادة من القدرات •

٣٨ - وطابع التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي لم يؤخذ دائما في الاعتبار الكامل وخاصة على صعيد الآثار التي يرتبها هذا التكامل على العمالة • وعلى أي حال فان أقل البلدان نموا تحاول وضع استراتيجيات متكاملة • هذا ولم تستغل الامكانيات المحلية لتحويل المواد الأولية محليا استغلالا تاما حتى الآن ، وذلك بسبب نقص الوسائل التقنية والمالية واخفاق عمليات نقل التكنولوجيا الى أقل البلدان نموا •

٣٩ - وبالرغم من أن الموقف يختلف اختلافا كبيرا من بلد الى آخر ، فان السياسات التي وضعت للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وكمية المساعدة الدولية المقدمة لهذا الغرض ، لا تفيان بالغرض • بيد أنه جرى عقد اتفاقات للتعاون الصناعي بين بعض المؤسسات في أقل البلدان نموا ومثيلاتها في بعض البلدان المانحة •

٤٠ - واتخذت تجمعات اقتصادية اقليمية ودون اقليمية تدابير تهدف الى استغلال الامكانيات التي توفرها سوق دائبة التوسع في المناطق المعنية •

هاء - الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية

٤١ - لايزال عدم كفاية وهشاشة وأحيانا عدم فعالية وعدم قابلية الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية للتكيف تشكل أحد العوائق الرئيسية التي تعترض التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا •

٤٢ - وكثيرا ما تفاقم سوء أحوال الهياكل الأساسية العمرانية في أقل البلدان نموا لعدم كفاية خدمات الصيانة •

٤٣ - وغالبا ما تكون انتاجية الهياكل المؤسسية غير كافية لأسباب عديدة ، منها بوجه خاص عدم كفاية المعدات والموظفين المؤهلين وعدم كفاية ميزانيات التشغيل ، وما الى ذلك •

٤٤ - وبالنسبة لأقل البلدان نموا غير الساحلية ، يشكل عدم كفاية شبكات النقل وهشاشتها في البلدان المتاخمة لها ، وما يطرأ أحيانا من عدم استقرار مؤسسي في بعض هذه البلدان الأخيرة ، عائقا أمام نقل المنتجات القادمة من الخارج أو الموجهة اليه •

واو - البيئة

٤٥ - ان الترابط الوثيق بين الفقر وتدهور أوضاع البيئة قد ازداد وضوحا في السنوات الأخيرة ، فقلة الوسائل والموارد من الطاقة البديلة تدفع سكان أقل البلدان نموا الى استعمال موارد معرضة للنضوب ، كخشب التدفئة ، مما يؤدي الى تدهور البيئة وتفاقم آثار الجفاف وعملية التصحر • وبذلك يكون تدهور النظام الايكولوجي حصيلة فعل مزدوج للظروف المناخية والنشاط الانساني في اطار من الفقر والنمو الديمغرافي السريع ، مما يدفع الى الافراط في استغلال الأراضي والموارد المائية

Digitized by UNOG Library

والغطاء النباتي • ويهدد التردي المناخي الذي يؤدي الى الجفاف والتصحر بأن يصبح ظاهرة يستحيل عكس اتجاهها •

٤٦ - وفي بعض أقل البلدان نموا ، لم تشمل سياسات التنمية الريفية دائما حتى الآن تدابير محددة لمكافحة الجفاف والتصحر • ونظرا الى أن خشب التدفئة سيظل في المستقبل المصدر الرئيسي للطاقة في المنازل الريفية في أقل البلدان نموا ، فقد اتسمت جهود اعادة التشجير بعدم الكفاية • وكثيرا ما ركزت الأنشطة ، بالصورة التي أنجزت بها ، بما في ذلك المساعدة الدولية في هذا المجال ، على الأجل القصير ، وأهملت الحاجة الى اتخاذ تدابير في الأجل الطويل • فالمجاعات الحالية قد جاءت اثر عوامل مناخية غير مواتية استمرت عشرات السنوات ، ونتيجة لعدم تبصر وأخطاء وجمود البلدان المعنية ومستوى المساعدة الدولية على حد سواء •

٤٧ - وفي بعض الحالات أدى عدم الاستقرار السياسي الى احباط الجهود التي بذلت لمكافحة التصحر والجفاف • وبالمثل ، شكلت أحيانا تنقلات السكان عاملا خطيرا في هذا الصدد •

٤٨ - وازاء خطورة الحالة ، بدأت بعض أقل البلدان نموا في تنفيذ سياسات تشرك فيها السكان المحليين في التدابير المتخذة لحماية البيئة •

زاي - الاستثمارات التحويلية

٤٩ - انخفض عدد المشاريع الاستثمارية الكبيرة قيد الاعداد أو التنفيذ في كثير من أقل البلدان نموا الى حد كبير منذ اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير (الفقرتان ٥٣ و ٥٤) نتيجة لأمور منها ما تعانيه هذه البلدان من قيود على الموارد في الداخل والخارج على حد سواء • وفي ضوء التجربة المستفادة لدى تصميم وتنفيذ المشاريع ، تعتبر العناصر التالية ، الى جانب الاحتياجات الرأسمالية ، ذات أهمية :

(أ) نهج شامل لاختيار المشاريع الاستثمارية الكبيرة وفقا للأولويات الوطنية ؛

(ب) دراسات الاستطلاع الاستثماري المعدة بعناية ، بما في ذلك تحليل المنافع والتكاليف ؛

(ج) أنشطة الاستطلاع الاستثماري مع ما يلزمها من مساعدة تقنية ؛

(د) الجوانب المتصلة بالموارد البشرية مثل تدريب الموظفين ، والمقدرة الادارية ، ومشاركة القوى العاملة المحلية ؛

(هـ) الصيانة والتجديد ، بما في ذلك الاستعداد لتلبية النفقات المتجددة ؛

(و) تهيئة الجو للاستثمار •

Digitized by UNOG Library

حاء - البلدان غير الساحلية والجزرية من أقل البلدان نموا

٥٠ - اتجه الرأي الى أن الفقرة ٥٥ من برنامج العمل الجديد الكبير المتصلة بمشاكل البلدان غير الساحلية والجزرية من أقل البلدان نموا لاتزال تحتفظ بأهميتها كاملة • ولوحظ أيضا أن مشاكل تلك البلدان قد تفاقمت في فترة الانكماش الأخيرة • ووجهت العناية الى قراري المؤتمر ١٣٧ (د-٦) و ١٣٨ (د-٦) المؤرخين في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ وقرار مجلس التجارة والتنمية ٣١٩ (د-٣١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ •

طاء - التجارة الخارجية

٥١ - عاود الفريق الحكومي الدولي التأكيد على أهمية الفقرات ٥٦ - ٥٨ من برنامج العمل الجديد الكبير التي لاتزال تحتفظ بكامل صلاحيتها • وقد اعتبرت العوامل التالية ذات أهمية خاصة :

(أ) تنويع الانتاج والصادرات أفقيا ورأسيا ؛

(ب) آثار توسيع شبكة الاتفاقات الطويلة الأجل الحكومية الدولية بصدد التجارة والتعاون الاقتصادي وكذلك الاطار المؤسسي بين أقل البلدان نموا وسائر البلدان ؛

(ج) تنمية التجارة على الصعيدين المحلي والاقليمي وعلى الصعيد العالمي أيضا ؛

(د) أنشطة ترويج التجارة ؛

(هـ) جهود التكيف فيما يتصل بالبرامج والسياسات الاستيرادية في أقل البلدان نموا ؛

(و) تنمية المقدرات المؤسسية بما في ذلك تدريب الموظفين •

٥٢ - وقد أقر أن أقل البلدان نموا قد أفادت من أمور منها أنشطة مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات وأنشطة الأونكتاد عند الاضطلاع بمهامها في هذه الميادين •

ياء - المساعدة في كوارث أقل البلدان نموا

٥٣ - عرقلت تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير خلال السنوات الأربع الأولى كوارث طبيعية (مثل الجفاف في افريقيا ، والفيضانات والأعاصير في بلدان أخرى) وكوارث منشؤها الانسان (منازعات داخلية وخارجية) أثرت على عدد كبير من أقل البلدان نموا ، ورفعت الى حد كبير عدد اللاجئين والأشخاص المشردين • وتوجد أقل البلدان نموا ، والبلدان الصناعية ، والمجتمع الدولي ، وبخاصة الوكالات المتخصصة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، في موقف يسمح لها اليوم أن تستخلص بعض الدروس من هذه التجارب الدرامية :

(أ) ضرورة توفير الظروف لتحسين كفاءة مساعدات الطوارئ بهدف بلوغ الفئات المستهدفة من السكان ؛

(ب) أوجه القصور في الهياكل الادارية ذات الأغراض الوقائية ميدانيا مثل الاحصائيات والتكنولوجيا وشبكات المعلومات المختلفة وأنظمة رصد البيئة ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) أهمية استخدام مساعدة الكوارث لتدابير تحسن كفاءة المساعدة مثل دعم اللوجيستيات ، وقدرات النقل ؛

(د) ضرورة تحسين التنسيق بين الجهود على كلا الصعيدين الوطني والدولي ؛

(هـ) قيمة مشاركة المنظمات غير الحكومية ؛

(و) ضرورة النظر الى الأهداف الانمائية الطويلة الأجل عند توفير مساعدات الطوارىء وبخاصة فيما يتصل بانتاج وتوزيع الأغذية ؛

(ز) الضعف البادي الذي تتميز به أقل البلدان نموا التي تستضيف اللاجئين والأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية .

٥٤ - وقد أيد الفريق الحكومي الدولي الاستنتاجات المتصلة بمساعدات الطوارىء التي اعتمدها اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة وموءسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية بممثلي أقل البلدان نموا المعقود في شهر أيار/مايو ١٩٨٥ ، وذلك في اطار الاعداد للاستعراض الشامل النصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير (٥) .

ثانيا - تدابير الدعم الدولية

ألف - نقل الموارد المالية

٥٥ - لتتمكن أقل البلدان نموا من تحقيق أهداف برامجها القطرية في اطار برنامج العمل الجديد الكبير ، سلم موءتمر الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا بأن الاجراءات التي يجب على أقل البلدان نموا أن تتخذها على المستوى الوطني ، بما في ذلك التدابير الحازمة لتعبئة الموارد المحلية ، ينبغي أن تستكمل بتدابير دعم دولية من خلال زيادة ملموسة في نقل الموارد المالية تقترن بالسياسات والبرامج التي تمس أساليب المساعدة .

١ - حجم المعونة

٥٦ - يرتأي البرنامج أنه اذا قام جميع المانحين بتوفير مستويات من المساعدة الانمائية الرسمية الصافية تتمشى مع هدف أو آخر من الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ٦٣ من البرنامج ، فسوف يتضاعف مستوى هذه المساعدة الى أقل البلدان نموا في ١٩٨٥ بالمقارنة بالمستوى السنوي للتحويلات اليها خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . واستنادا الى البيانات المتاحة حتى ١٩٨٤ ، يتوقع أن يكون المستوى الفعلي للمساعدة أقل بكثير من هذا المقدار في ١٩٨٥ . ومع ذلك ، فان عددا كبيرا من الجهات المانحة التي قبلت هدفا من الأهداف في ١٩٨١ ، سواء توفير معونة تعادل ١٥ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي أو مضاعفة مستوى المساعدة التي تقدمها ، قد حققت هذه الأهداف أو كادت .

---

(٥) أنظر الوثيقة TD/B/1055 وCorr.1 ، (التي ستطبع ضمن الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات) . الجزء الثاني ، الفقرات ٤٤ - ٤١ .

Digitized by UNOG Library

٢ - البرامج المتعددة الأطراف

٥٧ - كان مقدار المعونة المتعددة الأطراف (بما في ذلك التدفقات من الوكالات المتعددة الأطراف التي تمولها البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول) التي تقدم سنويا لأقل البلدان نموا أعلى بنسبة ٤٧ في المائة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ عنها في ١٩٧٦ - ١٩٨٠ • ومع ذلك ، أعربت بلدان عديدة عن قلقها الشديد ازاء انخفاض مستوى التمويل الصادر عن العديد من وكالات التنمية المتعددة الأطراف الهامة ، منها بالخصوص المؤسسة الانمائية الدولية •

٥٨ - غير أنه لوحظ أن عددا كبيرا من وكالات التنمية المتعددة الأطراف التي تمولها أساسا بلدان لجنة المساعدة الانمائية اعتمد سياسات تركز على احتياجات أقل البلدان نموا • وبالرغم من أن نصيب التدفقات من هذه الوكالات الى أقل البلدان نموا قد زاد منذ ١٩٨١ ، الا أن التركيز في هذه السياسة لم ينعكس تماما في أنماط صرف هذه المعونة •

٥٩ - وأنشىء في ١٩٨٥ المرفق الخاص لمنطقة جنوب الصحراء الافريقية ، التابع للبنك الدولي ، بالرغم من أنه ليس مكرسا ، بالذات ، لأقل البلدان نموا ، وسوف يزيد هذا المرفق من تدفقاته المالية الى العديد من أقل البلدان الافريقية نموا •

٣ - آليات جديدة

٦٠ - لم تتخذ مبادرات جديدة منذ ١٩٨١ فيما يتعلق بآليات جديدة محتملة لزيادة حجم التحويلات المالية الى أقل البلدان نموا • ولوحظ أن استخدام هذه البلدان لموارد صندوق النقد الدولي ، المخصصة للمساعدة على حل مشاكل ميزان المدفوعات القصيرة الأمد ، وهي موارد بلغت ٢ر٢ مليار دولار في عام ١٩٨٣ ، تتجه الآن الى انخفاض وان مشترياتها الصافية من الصندوق كانت سالبة في عام ١٩٨٤ بالرغم من استمرار المصاعب الحادة التي تواجه موازين مدفوعاتها • ولوحظ أيضا أن قوة العمل المعنية بالتدفقات التساهلية والمنبثقة عن لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي قد استكملت مؤخرا عملها الذي جرى النظر فيه في الاجتماع السابع والعشرين للجنة التنمية في سيول الذي عقد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ في سيول ، جمهورية كوريا •

٤ - طرائق المعونة

٦١ - ولقد حث برنامج العمل الجديد الكبير البلدان المانحة والبلدان المتلقية على تحسين نوعية وفعالية المساعدة الانمائية الرسمية وذلك بادخال تحسينات على ممارسات تقديم المعونة وادارتها • وفي هذا الصدد ، لوحظت النقاط التالية :

(أ) أن معظم المانحين يلجأون باضطراد الى تقديم المعونة الى أقل البلدان نموا في شكل منح ؛

(ب) أن حالة المديونية في العديد من أقل البلدان نموا ماتزال تتسم بالخطورة ، وقد ارتفع مبلغ الديون غير المسددة ، بما في ذلك الديون القصيرة الأجل وائتمانات صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨١ ، الى ٣٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٣ • واتخذ معظم المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية تدابير بموجب قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-١ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ ، وتمثل قيمة هذه التدابير المتخذة بصدد أقل البلدان نموا مبلغ ٤ مليار دولار ؛

Digitized by UNOG Library

منها ٩ر٢ مليار دولار في شكل الغاء ديون المساعدة الانمائية الرسمية • كما قام بعض المانحين في حالات ملائمة عديدة باعادة جدولة ديون أقل البلدان نموا المستحقة عن مساعدة انمائية رسمية ؛

(ج) ومنذ عام ١٩٨١ ، لم يتقدم المانحون بأية مبادرة عامة لزيادة نسبة المعونة الثنائية غير المربوطة• فظل الجزء الأكبر من المعونة الثنائية ، باستثناء ما يتعلق بتمويل التكاليف المحلية ، مربوطا بالشراء من البلد المانح • وأشار ممثلو أقل البلدان نموا الى أن ما خبرته بلدانهم يبيّن أن ربط المعونة الثنائية المقدمة الى بلدانهم قد ازداد منذ عام ١٩٨١ ؛

(د) في اطار تحسين الحوار وتفهّم البرامج والسياسات المحلية لأقل البلدان نموا أبدى معظم المانحين استعدادا أكبر لتقديم المعونة بأشكال أكثر مرونة ، فيما يتعلق بالخصوص بدعم ميزان المدفوعات ، وفيما يتعلق كذلك بالاصلاح وتحسين مستوى الصيانة على الصعيد القطاعي فضلا عن وضع أهداف انمائية أطول أجلا • وأشار ممثلو بعض أقل البلدان نموا الى أن المانحين واصلوا منح الأفضلية لمعونة المشاريع بل زادوا هذه المعونة في بعض الحالات ، بالمقارنة بأشكال المعونة الأخرى ، مما أثار صعوبات في استعمال المعونة في العديد من أقل البلدان نموا • وتم الاعتراف بالحاجة الى رفع مستوى التنبوء في منح هذه المساعدة والى لزوم اتخاذ تدابير ما من أجل الحد من فترات التأخير الفاصلة بين الالتزامات وعمليات الصرف ؛

(هـ) وبينما أبدى معظم المانحين استعدادا أكبر لتمويل التكاليف المحلية ، مايزال هناك موقف يشوبه الحذر من تمويل التكاليف المتكررة • ولوحظ ان من شأن تقديم المعونة للوفاء بالتكاليف المحلية للاستثمارات ان ييسّر تمويل التكاليف المتكررة من الموارد المحلية ، وخاصة في القطاعات الاجتماعية • ومع ذلك تم الاعتراف بأهمية تقديم المعونة لتغطية التكاليف المتكررة في الحالات الملائمة ، شريطة التفاهم على جدول زمني يتم بمقتضاه تمويل هذه التكاليف بشكل مطرد من الموارد المحلية ؛

(و) لقد قامت الحكومات المانحة والجمهور ، من خلال التبرعات المقدمة الى المنظمات غير الحكومية في شتى البلدان ، بمواجهة حالات الكوارث وخاصة المجاعة المروعة التي شهدتها المنطقة الافريقية جنوب الصحراء ، بتقديم كميات كبيرة من مساعدات الطوارىء •

باء - عنصر العمل الفوري في برنامج العمل الجديد الكبير

٦٢ - جرت مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بعنصر العمل الفوري في برنامج العمل الجديد الكبير في اطار طرائق المعونة •

جيم - المساعدة التقنية

٦٣ - لئن كان مستوى المساعدة التقنية المقدمة الى أقل البلدان نموا أعلى بكثير في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، عنها في ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، فقد ظل هذا المستوى في حدود ٥ر١ مليار دولار سنويا • ولوحظ ان التركيز قد ازداد على المساعدة التقنية التي تستهدف بناء المؤسسات وتدريب القوى العاملة ، والمقدمة من عدد من المانحين بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي •

Digitized by UNOG Library

٦٤ - وتفيد التجربة بأن هناك مجالا آخر لتحسين فعالية التعاون التقني ، بما في ذلك توثيق الصلة بين التعاون التقني والمساعدة المالية ، وزيادة ادماج مدخلات التعاون التقني المختلفة بما في ذلك توفير المعدات واتاحة خبراء من ذوي المؤهلات العليا القادرين على العمل الفعال في بيئة أقل البلدان نموا ، ويشاركهم في ذلك نظيروهم من أفراد الملاك المحلي .

دال - تدابير أخرى في مجال السياسة الاقتصادية على الصعيد الدولي

١ - تدابير السياسة التجارية

٦٥ - يشكّل انخفاض حصائل صادرات أقل البلدان نموا بالقيمة الدولارية الناتج أساسا عن هبوط أسعار السلع الأساسية منذ عام ١٩٧٩ مصدر قلق كبير . فقد أدى ذلك بالاقتران مع تدهور معدلات التبادل التجاري الى انخفاض الواردات الأساسية لأقل البلدان نموا والى تزايد ديونها الخارجية واعاقة مشاريع تنويع التجارة وتوسيعها فيها . وفي ظل هذه الظروف لم تحدث الجهود التي بذلتها البلدان الصناعية في مجال السياسة التجارية الأثر المنشود .

(أ) الوصول الى الأسواق

٦٦ - لوحظ بعض التقدم في تيسير وصول منتجات أقل البلدان نموا الى أسواق البلدان الصناعية. ومن جهة أخرى ، لوحظ في بعض الحالات الاصرار على فرض قيود كمية أو تطبيق قواعد منشأ صارمة لا موجب لها من جانب بعض البلدان .

٦٧ - وأدخلت بعض البلدان الصناعية تحسينات ملحوظة على مخططات التعريفات التفضيلية التي تطبقها ، وان كانت هذه المخططات لا تشمل ، في حالات كثيرة جميع المنتجات التصديرية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا . علاوة على ذلك ، فان أقل البلدان نموا لا تستفيد أو لا تستطيع غالبا الاستفادة تماما ، لأسباب مختلفة ، من مزايا مخططات الأفضليات القائمة .

(ب) تشجيع الصادرات

٦٨ - أنشأت بعض البلدان الصناعية مكاتب لتشجيع الواردات القادمة من البلدان النامية وخاصة واردات أقل البلدان نموا .

٦٩ - ورئي ان المساعدة التقنية التي يقدمها كل من مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات والأونكتاد فيما يتعلق بوضع استراتيجيات للتصدير وتشجيع التجارة تعتبر مساعدة بنّاءة .

(ج) السلع الأولية

٧٠ - سجل تقدم ضئيل في مجال ابرام الاتفاقات السلعية . وقد قوبل النجاح في ابرام اتفاقين جديدين لأغراض التنمية ، هما الاتفاقان الدوليان المتعلقان بالجوت ومنتجات الجوت ، وبالأخشاب الاستوائية بالترحيب . وحتى الآن لم ينفذ بعد الاتفاق المنشىء للصندوق المشترك للسلع الأساسية الذي يوفر مزايا لأقل البلدان نموا .

Digitized by UNOG Library

٧١ - وفيما يتعلق بتعويض النفص في حصائل الصادرات ، رئي أن توسيع نظام " ستابكس" بحيث يشمل سلعا جديدة ، وان الاعلان عن تطبيق نظام مماثل له لصالح أقل البلدان نموا غير الاطراف في اتفاقية لومي ، يعدّان تطورين ايجابيين • على أنه لايزال هناك مجال لاجراء تحسين في مرافق التمويل التعويضي • كما أشير الى مشروع قيد المناقشة في الأونكتاد يتعلق بتحسين مرافق التمويل التعويضي ويوفر لأقل البلدان نموا معاملة خاصة •

٢ - النقل والمواصلات

٧٢ - لاتزال أقل البلدان نموا تواجه مصاعب كبيرة فيما يتعلق بصيانة وتشغيل شبكات النقل والمواصلات • وينجم عن هذه المصاعب خسائر فادحة في حالات الكوارث الطبيعية • وتتسم مشاكل أقل البلدان نموا غير الساحلية والجزرية بالحدة بصفة خاصة وتتطلب استثمارات هامة في الهياكل الأساسية للنقل العابر •

٣ - نقل وتطوير التكنولوجيا

٧٣ - يتزايد الوعي بأهمية نقل التكنولوجيا بالنسبة لعملية التحوّل الاجتماعي والاقتصادي لأقل البلدان نموا • فلاتزال هذه البلدان تواجه صعوبات في احتياز وتكييف التكنولوجيات المناسبة • ولوحظ أن أقل البلدان نموا اتخذت عددا من التدابير الهامة في مجال التحوّل التكنولوجي • وأعرب عن القلق ازاء عدم الانتهاء من المفاوضات بشأن مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا وتنقيح اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ومشكلة استنزاف الأدمغة • كما أشير الى الأثر السلبي للنقل العكسي للتكنولوجيا •

ثالثا - ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد

٧٤ - سلّم برنامج العمل الجديد الكبير بأهمية المتابعة والتنفيذ والرصد على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية •

ألف - الصعيد الوطني

٧٥ - يمثّل التنسيق لضمان فعالية جميع الأنشطة الانمائية على الصعيد القطري مسؤولية أساسية لأقل البلدان نموا ذاتها وجانبا حاسما من تنفيذ ورصد ومتابعة برنامج العمل الجديد الكبير • وتختلف ضرورات التنسيق من بلد الى آخر ، وتنسجم الآليات المختارة مع ما تقتضيه الحالة القطرية الفردية • وان ما نجم من زيادة في الأعباء على حكومات أقل البلدان نموا نتيجة ازدياد عدد الأنشطة الانمائية بما في ذلك التدابير الرامية الى تعويض آثار الكوارث الطبيعية قد أدى الى تعاظم اعتراف أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي بأهمية التنسيق • وعليه ، فقد أقام عدد كبير من أقل البلدان نموا جهات وصل وطنية لتنسيق المساعدة الخارجية • وساهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من المانحين في تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في هذا الصدد •

Digitized by UNOG Library

٧٦ - ومنذ عام ١٩٨١ ، أنشأ معظم أقل البلدان نموا آليات وفقا لفقرة ١١١ من البرنامج في شكل موائد مستديرة في نطاق برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومجموعات استشارية للبنك الدولي أو غير ذلك من الترتيبات • واستجابة لطلب أقل البلدان نموا ، زاد برنامج الأمم المتحدة الانمائي من موائده المستديرة والبنك الدولي من عدد مجموعاته الاستشارية ، في اجتماعات قامت أمانة الأونكتاد فيها بدور ايجابي • وكانت النتائج الأولية للموائد المستديرة ، من زاوية تشجيع زيادة تدفقات الموارد والمناقشة الصريحة للقضايا الانمائية المحددة ، غير مرضية • ولم تشمل الاجتماعات جميع الجوانب المقترحة في الفقرة ١١٣ من البرنامج ولكنها وفرت أساسا لا بأس به للتعاون الانمائي في المستقبل•

٧٧ - ثم عمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى تقييم عملية الموائد المستديرة والى تنفيذ سلسلة من التحسينات بما في ذلك التعاون مع البنك الدولي والجماعة الاقتصادية الأوروبية في الجوانب الأساسية من الحالة الاقتصادية الكلية عند الاضطلاع بالتحليل الاقتصادي • ويؤدى هذا الى تقارب في أنواع القضايا المتناولة في الشكلين اللذين تتم بهما اجتماعات التنسيق • ووفر بعض المانحين مساعدة خاصة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي بغرض تنظيم اجتماعات موائد مستديرة •

٧٨ - وعلى الرغم من أن هناك تسليما عاما بأنه ينبغي استكمال موءتمرات الموائد المستديرة في نطاق برنامج الأمم المتحدة الانمائي واجتماعات المجموعات الاستشارية للبنك الدولي بتنسيق على الصعيدين المحلي والقطاعي ، فقد أظهرت التجربة ان هذا لم يتحقق في جميع الحالات •

٧٩ - وكان تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري على النحو المتوخى في الفقرة ١٢٤ من البرنامج برعاية المنسق المقيم للأمم المتحدة غير كاف ويحتاج الى تحسين فيما يتصل ببعض حالات الامتناع عن التعاون • وفي بعض أقل البلدان نموا ، كان لدور المنسق المقيم للأمم المتحدة دائرة اهتمام أوسع ، بناء على طلب محدد من البلد المعني • وقد لوحظت الأنشطة التي اضطلعت بها اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة عملا بالفقرة ١٢٥ من البرنامج •

باء - الصعيد العالمي

٨٠ - لوحظ أن الأونكتاد في معرض الاضطلاع بدور الرصد العالمي للبرنامج قام بتحليل منتظم لبعض جوانب الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا وللاجراءات المتخذة من قبل المجتمع الدولي في تنفيذ البرنامج • كما قدمت أمانة الأونكتاد على أساس منتظم تقارير الى الجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير • وفضلا عن ذلك ، ففي اطار منظومة الأمم المتحدة ، كان المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي يعقد بتعاون وثيق مع الأمين العام للأونكتاد مشاورات مشتركة بين الوكالات بشأن أقل البلدان نموا على أساس منتظم بغية ضمان الاضطلاع على صعيد الامانة بكامل تعبئة جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ولجانها الاقليمية ومنظماتها وهيئاتها والتنسيق فيما بينها لغرض تنفيذ البرنامج ومتابعته •

Digitized by UNOG Library

باء - تدابير ضمان تنفيذ البرنامج على مدى العقد (٦)

ان الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا

أولا

الأغذية والزراعة والتنمية الريفية

اذ يعرب عن القلق من أنه على الرغم من ان برنامج العمل الجديد الكبير يولي بحق أولوية عالية للقطاع الزراعي ، ولاسيما لانتاج الأغذية ، فان التقدم المحرز في تحقيق الأهداف ، تميّز ببطء شديد يرجع في حالات كثيرة الى عوامل تخرج عن سيطرة أقل البلدان نموا ،

واذ يدرك ان ثمة حاجة الى احراز المزيد من التقدم في وضع وتنفيذ استراتيجيات غذائية بطريقة منسقة ومركزة ،

١- يخلص الى أنه ، مع ادراكه للحالة التي ينفرد بها كل بلد من أقل البلدان نموا ، فان العناصر التالية ذات أهمية حاسمة بالنسبة الى وضع سياسة متكاملة في هذا المجال :

(أ) وضع استراتيجيات شاملة تصف ليس أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائي فحسب ، ولكن أيضا طرق ووسائل بلوغ هذه الأهداف ؛

(ب) الصادرات الزراعية بوصفها وسيلة لتمويل الواردات الأساسية ، اللازمة بوجه خاص للقطاع الزراعي ، ولتيسير اعادة الاستثمار في هذا القطاع ؛

(ج) تحسين أنشطة البحث والتطوير ، واعتماد تكنولوجيات ملائمة ، ودراسة امكانيات القيام بمزيد من تجهيز المنتجات الزراعية الرئيسية ؛

(د) النهوض بالتنمية التعاونية ؛

(هـ) ايجاد هياكل واجراءات تتسم بالكفاءة لدعم المزارع أولا من حيث الخدمات (التسويق وتسهيلات الدفع ، والارشاد الزراعي الوافي ، والخدمات الاجتماعية الأساسية مثل مرافق الصحة الأولية والتعليم الأساسي ، والخدمات المساعدة مثل ورش الاصلاح والتصنيع الصغير الحجم) ؛ وثانيا من حيث مدخلات الانتاج المباشرة (نظام موسع للتسليف الريفي وتقديم البذور ، والأسمدة ومبيدات الحشرات ، والآلات ، وما الى ذلك) ؛ وثالثا من حيث الهياكل الأساسية (مرافق التخزين والنقل ، والامداد بالمياه ، الخ) ؛

(و) وضع سياسات تسعيرية ملائمة فيما يتعلق بالمدخلات والمنتجات الزراعية ؛

(ز) اجراء اصلاحات مؤسسية وزراعية مناسبة ، بما في ذلك توزيع وسائل الانتاج ، توزيعا أكثر كفاءة وانصافا ؛

---

(٦) للاطلاع على البيانات التي أدلي بها بصدد اعتماد هذا النص ، أنظر الجزء الثاني أدناه ، الفصل الرابع .

Digitized by UNOG Library

(ح) اتخاذ تدابير تضمن المشاركة الكاملة من جانب السكان الريفيين ، مع ايلاء اعتبار خاص للمرأة فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به والنصيب الذي يؤول اليها من الفوائد المتحققة ؛

(ط) ادارة موارد الغابات والاستفادة منها على نحو كفء استنادا الى ما تنطوي عليه الغابات من امكانات انتاجية ووقائية واجتماعية ؛

(ي) تحسين ادارة مصائد الأسماك ووضع استراتيجية لتنمية المصائد ؛

(ك) اجراء تحسينات في تربية الثروة الحيوانية ومكافحة الأمراض ، بما في ذلك انتاج الأمصال ، وتوفير علف الحيوانات .

٢- يحث على ان تواصل أقل البلدان نموا اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتخصيص نصيب مناسب من الموارد المحلية للتنمية الريفية ، حسبما أوصى بذلك ، على سبيل المثال ، رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في الدورة العادية الحادية والعشرين لجمعيتها المعقودة في أديس أبابا من ١٨ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ ؛

٣- يحث أيضا المانحين على تقديم دعم متزايد الى أقل البلدان نموا في مجال وضع وتنفيذ هذه السياسات والبرامج مع تقديم معونة تقنية ومالية بغية اجراء تحسين مباشر في الانتاج الزراعي والأحوال المعيشية في المناطق الريفية ؛

٤- يرجو من المانحين التعهد بالتزامات أوضح فيما يتعلق بالمساعدة ، بما في ذلك المعونة الغذائية التي ينبغي دمجها في الاستراتيجيات الزراعية والغذائية الأطول أجلا لضمان توافر الغذاء الكافي لدى أقل البلدان نموا خلال الفترة التي لا تكون فيها البلدان المعنية قد بلغت أهدافها للاعتماد على الذات في مجال الأغذية ؛

٥- يطلب من أقل البلدان نموا ومن المانحين ادراك ان سياسات أقل البلدان نموا وسياسات المانحين ينبغي ان تكون متكاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية الزراعية السليمة والأمن الغذائي الكامل .

ثانيا

تنمية الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

اذ يسلم بأن تنمية الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تتسمان بأهمية حاسمة لأقل البلدان نموا ، واذ يلاحظ ان النفقات العامة على تطوير التعليم وتحسين الخدمات الصحية والتدابير السكانية هي استثمارات تخدم مستقبل أقل البلدان نموا ، وان تجديد المرافق الحالية وصيانتها أمران ضروريان، وان المبادرات المحلية والدعم والحفز والمشاركة من جانب السكان هي أمور حاسمة ، واذ يلاحظ كذلك ان كثيرا من أقل البلدان نموا قد أتخذ مبادرات هامة في هذا الصدد ؛

١- يحث أقل البلدان نموا على ان تواصل ، بمساعدة من المانحين ، وضع وتنفيذ خطط ملموسة في الميادين التالية :

Digitized by UNOG Library

(أ) التعليم والتدريب

'١' التعليم الابتدائي العام ومحو الأمية للبالغين ، على ان تؤخذ في الاعتبار خطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الثانية المتوسطة الأجل (١٩٨٤ - ١٩٨٩) ، مع التأكيد على ضرورة تضييق الفجوة بين الرجال والنساء وتحسين نوعية التعليم ؛

'٢' التدريب المهني ، بما في ذلك التدريب أثناء العمل فيما يتعلق بالمشاريع الانمائية ؛

'٣' البرامج التعليمية الموجهة الى تلبية الاحتياجات ذات الأولوية لسكان الريف ؛

'٤' التدريب الخاص للشباب الريفي ، وذلك أيضا للحد من تزايد الهجرة الى المناطق الحضرية ؛

'٥' التكنولوجيا الكثيفة العمالة وغيرها من التكنولوجيات المناسبة ؛

'٦' زيادة توافر القوى العاملة الماهرة ، وخاصة ما يتمتع منها بقدرات في مجالات الادارة والتنظيم والتخطيط الانمائي ؛

'٧' رفع شأن الأنشطة الانتاجية والعمل اليدوي ، ولاسيما في مجال الزراعة في المراحل الدراسية الابتدائية وما فوقها ؛

(ب) الصحة والتغذية

'١' تحسين فرص حصول جميع السكان على الخدمات الصحية ، مع التأكيد على الرعاية الصحية الأولية ، والطب الوقائي ، وتوريد العقاقير الأساسية ، والتقنيات البسيطة والأقل كلفة ؛

'٢' تعزيز الهياكل الأساسية الصحية ، بما في ذلك الادارة ، واقامة دورات تخطيطية لهذا الغرض في اطار عملية التنمية الوطنية في كل بلد من أقل البلدان نموا ؛

'٣' تنمية القوى الوطنية العاملة في مجال الصحة ؛

'٤' تعزيز وادارة توريد العقاقير وتخزينها ، والتكنولوجيات الصحية الملائمة ، والتعليم الصحي الأساسي ؛

'٥' ادماج الاعتبارات التغذوية في الخطط والسياسات الزراعية والصحية ؛

'٦' تحسين مستوى التنسيق في برامج التنمية الريفية مثل توريد المياه والاصحاح .

Digitized by UNOG Library

(ج) السكـــان

- ادماج السياسات السكانية في التخطيط الانمائي الوطني ، مع التأكيد على الرعاية الصحية للأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة ، على نحو ما أوصى به المؤتمر الدولي للسكان ، ١٩٨٤ [٧] .

٢- يرجو زيادة الدعم المقدم من المانحين والوكالات المتعددة الأطراف في هـــذه المجالات البالغة الأهمية ، لا في صورة معونة مالية وتقنية فحسب ، بل أيضا في صورة مجموعة متكاملة من تدابير للمعونة تكون قابلة للتنبؤ وشاملة ، قدر الامكان ، بما في ذلك التكاليف المحلية والمتكررة ، بغية صيانة المرافق القائمة .

ثالثـــا

مركز المـــرأة

١- يحث جميع البلدان على تنفيذ استنتاجات وتوصيات المؤتمر العالمي لاستعـــراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، كما اعتمدت في نيروبي في الفترة من ١٥ الـى ٢٦ تمـوز/يوليه ١٩٨٥ ؛

٢- يؤكد على ضرورة ضمان تكامل المرأة بصورة تامة في جميع جوانب عملية التنميـــة في أقل البلدان نموا ؛

٣- يرجو من حكومات أقل البلدان نموا ان تبدي ادراكا متواصلا لوضع المرأة بوصـــف ذلك عاملا حاسما في تنميتها عن طريق تعزيز جهودها الرامية الى اتخاذ الخطوات الضرورية لازالـــة الحواجز الثقافية والقانونية والاقتصادية التي تعوق اشتراك المرأة الكامل في التنمية وفي المشاركـــة المنصفة في منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

٤- يحث المانحين عند تقديم دعمهم لبرامج ومشاريع التنمية في أقل البلدان نمـــوا على ايلاء اهتمام خاص لآثارها على وضع المرأة ؛ بما في ذلك الاهتمام بضمان ألا تترتب عليها بـــدون قصد نتائج سلبية بالنسبة للمرأة .

رابعـــا

الطاقـــــة

١- يطلب الى أقل البلدان نموا ان تواصل تضمين خططها الخاصة بتنمية الطاقـــــة تدابير لحفظ الطاقة وتقييم نمط استهلاك مصادر الطاقة ، بما في ذلك خشب الوقود وأثره في البيئة ؛

---

(٧) أنظر تقرير المؤتمر الدولي للسكان ، ١٩٨٤ ، المعقود في مدينة مكسيكو ، ٦ - ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.84.XIII.8 والتصويب .

Digitized by UNOG Library

٢- يطلب من البلدان المانحة المتقدمة وغيرها من البلدان المقتدرة ان تساعد أقل البلدان نموا في تخطيط وتنفيذ هذه التدابير وان تدعم بقدر الامكان التدابير الرامية الى تأمين توريد الطاقة وحفظها ، ولاسيما من خلال تنمية مصادر الطاقة المتجددة فضلا عن اعادة التحريج .

خامسا

التنمية الصناعية

اذ يسلم بأن التنمية الصناعية هدف عام في التغلب على التخلف ، من حيث العمالة وكذلك من حيث ضرورة التنويع الاقتصادي ،

واذ يسلم أيضا بأن أولوية الصناعات الزراعية تنعكس في كثير من أقل البلدان نموا في سياسات التنمية الصناعية ،

واذ يحيط علما بالقرار ٦ المعتمد من المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ ،

١- يؤكد انه ينبغي لأقل البلدان نموا :

(أ) ان تواصل منح الأولوية في تنميتها الصناعية للصناعات الزراعية والصناعات المنتجة للمدخلات الزراعية والصناعات القائمة على المواد الخام المحلية ؛

(ب) ان تدعم تنمية المؤسسات الانتاجية الوطنية ، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الكثيفة العمالة ؛

(ج) ان تعمل على زيادة تحسين الاطار الاقتصادي والقانوني والمالي للتنمية الصناعية ، ولجميع أشكال التعاون الدولي ، بما في ذلك المشاريع المشتركة بين مؤسسات أقل البلدان نموا ومؤسسات البلدان الأخرى وذلك في اطار السياسات والأولويات الوطنية ؛

(د) ان تعطي الأولوية للحفاظ على القدرة الصناعية القائمة واستخدامها استخداما كاملا ؛

(هـ) ان تسعى للبحث عن تكنولوجيات ملائمة تتكيف مع الاحتياجات والقدرات المحلية فيما يتعلق بالصيانة والاصلاح ؛

(و) ان تستخدم كامل امكانات الدولة ، على ان تحسن أيضا حوافز روح المبادرة وتدعم المبادرات المحلية وفقا للسياسات الوطنية ؛

٢- يطلب الى البلدان المانحة :

(أ) ان تزيد من مساندتها الفعالة لأقل البلدان نموا في الاضطلاع بتلك الاجراءات ، وذلك في ضوء الأولوية المتفق عليها والمذكورة أعلاه ؛

(ب) ان تكون اسهاماتها قائمة بشكل راسخ على أساس المبادرات والمشاركة المحلية ؛

(ج) ان تجمع بين التدريب التقني والتنظيمي وبين المساعدة المالية ؛

Digitized by UNOG Library

(د) ان تقدم المساعدة على أساس متعدد السنوات كلما أمكن ؛

(هـ) ان تساعد في تطوير مصادر المواد الخام المحلية كلما كان ذلك ضروريا لجعل الصناعة المحلية أقل تأثرا بمشاكل ميزان المدفوعات ٠

سادسا

الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية

اذ يسلم بأن التغلب على الاختناقات في الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة لأقل البلدان نموا ،

واذ يسلم أيضا بأنه لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ينبغي بصفة خاصة توجيه مزيد من الاهتمام لتعزيز القدرة المؤسسية المتصلة اتصالا كبيرا ، ضمن جملة أمور ، بفاعلية برامج المعونة الانمائية والاغاثة في حالات الكوارث وتنسيق المعونة ،

١- يرجو من أقل البلدان نموا ان تزيد من تعزيز قدرتها في مجالات التخطيط والرصد والتقييم والتنفيذ ، بحيث توجّه بصفة خاصة لوضع اطار للسياسات العامة يتيح استخدام امكانيات التنمية في كل بلد بكفاءة وفعالية ؛

٢- يرجو أيضا من أقل البلدان نموا ، فيما يتعلق بالهياكل الأساسية العمرانية ، ان تتخذ خطوات لضمان استخدام الطاقة الموجودة استخداما كاملا ، مع اتخاذ ما يلزم بصدد التكاليف المتكررة للصيانة والاستثمارات الضرورية للتوازن والتحديث والاستبدال ، مع مراعاة أنه سيلزم تقديم مساعدة أجنبية ، في الأجل القصير ، في الكثير من أقل البلدان نموا لأنه لن يمكن في حالات عديدة تغطية هذه التكاليف من الموارد المحلية تغطية كاملة ؛

٣- يطلب الى المانحين دعم أقل البلدان نموا بمساعدة تقنية ومالية طويلة الأجل لتحسين الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية بها ؛

٤- يطلب أيضا الى المانحين ايلاء اهتمام خاص لمرافق النقل ووصلات المرور العابر لأقل البلدان نموا ، وبصفة خاصة البلدان غير الساحلية والجزرية منها ؛

٥- يبرز الأهمية الخاصة للطرق الفرعية والدروب لتحقيق انفتاح المناطق الريفية النائية بحيث تزيد امكانية وصول منتجاتها الزراعية الى الأسواق وتتيسر تسليم المساعدة الطارئة ٠

سابعا

البيئة

اذ يسلم بالعلاقة المتبادلة الوثيقة بين الفقر والبيئة ،

واذ يسلم أيضا بامكان وجود تضارب بين احتياجات الناس العاجلة في أقل البلدان نموا وضرورة حماية البيئة ،

Digitized by UNOG Library

١- يحث أقل البلدان نموا جميعها والمانحين جميعهم على ايلاء مزيد من الاعتبار للآثار البيئية الناجمة عن الأعمال الانمائية ، ولاسيما مشكلة التصحّر ؛

٢- يطلب الى المانحين دعم اجراءات أقل البلدان نموا فيما يتعلق بحماية البيئة وخاصة حفظ التربة ، والتحريج واعادة التحريج والعثور على موارد المياه والمحافظة عليها ؛

٣- يرجو من أقل البلدان نموا ان توجه اهتمامها لزيادة ادماج المسائل البيئية في التخطيط الانمائي ولاشتراك السكان المحليين اشتراكا نشطا في جميع التدابير المتخذة .

ثامنا

البلدان الجزرية والبلدان غير الساحلية ضمن أقل البلدان نموا

اذ يسلم بالمشاكل المحددة الخاصة بالبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية ضمن أقل البلدان نموا ، على النحو المعبّر به عنها في قراري مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣٧ (د-٦) و ١٣٨ (د-٦) المؤرخين في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ وقرار مجلس التجارة والتنمية ٣١٩ (د-٣١)، المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ،

١- يدعو بلدان المرور العابر الى تكثيف تعاونها مع البلدان غير الساحلية الداخلة ضمن أقل البلدان نموا لتخفيف مشاكل النقد والمرور العابر التي تواجهها ؛

٢- يرجو من المانحين ايلاء اهتمام للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الداخلة ضمن أقل البلدان نموا وذلك في اطار المساعدات التقنية والمالية المقدمة من هؤلاء المانحين ، مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على مدخلات رأس المال المتعلقة بتنمية الهياكل الأساسية ؛

٣- يرجو من منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مواصلة دعم مجموعة أقل البلدان نموا هذه في حل مشاكلها المحددة الخاصة بالمرور العابر والنقل والمواصلات .

تاسعا

الاغاثة في حالات الكوارث

اذ يسلم بأن الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان أدت الى تفاقم خطير في حالة أقل البلدان نموا فزادتها سوءا على سوء ،

١- يرجو من حكومات أقل البلدان نموا ان تعمل ، في اطار سياساتها وأولوياتها الوطنية ، على انماء قدرتها على مواجهة الكوارث وان تسمح بتدفق مواد الاغاثة بلا قيود لكل المتضررين؛

٢- يؤكد الحاجة الى حسن تنسيق الجهود على كلا المستويين الوطني والدولي ؛

٣- يرجو من المانحين مساعدة أقل البلدان نموا مع ايلاء الاحترام التام لسيادتها ،في توفير الاغاثة للمتضررين من جراء الكوارث ، بحيث تشمل مساعدتهم ، ضمن جملة أمور ، دعم الخدمات اللوجستية ، وطاقة النقل ، الخ ؛

Digitized by UNOG.Library

٤- يحث المانحين على مساعدة أقل البلدان نموا لا عندما تحدث كارثة فحسب ، وانما أيضا في تعزيز قدرتها على الاستعداد لمواجهة الكوارث ، بما في ذلك انشاء نظام موسع للانذار المبكر بالكوارث الطبيعية ، ومرافق لتخزين الأغذية أيضا ؛

٥- يدعو جميع البلدان ، الى ان تضمن امكانية وصول المعونة الغذائية وغيرها من الامدادات لتخفيف المعاناة الى البلد المحتاج اليها بأسرع الوسائل وأكثرها فعالية ؛

٦- يطلب الى المانحين وأقل البلدان نموا مراعاة أهداف التنمية الأطول أجلا عند تنفيذ تدابير للمساعدة الطارئة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بانتاج وتوزيع الأغذية ؛

٧- يشجع جميع البلدان على مواصلة اشراك المنظمات غير الحكومية والجمهور العام في جهود الاغاثة .

عاشرا

تعبئة الموارد المحلية

١- يحث أقل البلدان نموا على مواصلة انشاء اطار ملائم للسياسات (سياسات التسعير ، الاصلاح المؤسسي ، ترشيد النفقات العامة والادارة في القطاع العام ، اتخاذ تدابير لتعبئة المدخرات المحلية عن طريق النظام الضريبي والمؤسسات المالية المحلية والقطاع الريفي) قصد زيادة تعبئة الموارد المحلية ثم ضمان استخدامها بصورة فعالة ، وعلى تعزيز مؤسساتها الوطنية المالية والتخطيطية ؛

٢- يحث البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المانحة في البلدان المتقدمة على ان تدعم أقل البلدان نموا بالمساعدة التقنية ، وان تعزز المؤسسات التخطيطية والمالية في أقل البلدان نموا ، وان تعاون بتقديم المساعدة المالية في الحفز على تعبئة الموارد المحلية .

حادي عشر

نقل الموارد المالية

اذ يدرك ان الاجراءات التي اتخذتها أقل البلدان نموا على المستوى الوطني ، بما في ذلك التدابير الحازمة الرامية الى تعبئة الموارد المحلية ، ينبغي ان تستكمل بتدابير دعم دولية عن طريق اجراء زيادة كبيرة في عمليات نقل الموارد المالية وكذلك عن طريق سياسات وبرامج تؤثر على طرائق المساعدة ،

١- يدعو المجتمع الدولي الى مواصلة بذل جهود خاصة لزيادة مساهماته وذلك بالنظر الى ان أقل البلدان نموا لن تتمكن من تحقيق أهداف برامجها القطرية في اطار برنامج العمل الجديد الكبير ما لم يتم اجراء زيادة كبيرة في المساعدة الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية خلال العقد الحالي ؛

Digitized by UNOG Library

٢- يؤكد من جديد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د-٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، بالصيغة التي اعتمد بها ، الذي يرجو من البلدان المانحة في الاطار العام للبرنامج بصيغته المعتمدة ، للتقدم المستهدف في اتجاه نسبة الـ ٧ر٠ في المائة ، ان تصل بمساعدتها الانمائية الرسمية الى ١٥ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي أو ان تضاعف مساعدتها الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا بحلول عام ١٩٨٥ أو في أسرع وقت ممكن بعد هذا التاريخ ؛

٣- يعرب عن تقديره لأن عدة بلدان مانحة قد حققت منذ عام ١٩٨١ نسبة الـ ١٥ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي كمساعدة انمائية رسمية أو ضاعفت مساعدتها الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ؛

٤- يناشد البلدان المانحة التي لم تبلغ بعد نسبة الـ ١٥ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي أو لم تقم بعد بمضاعفة مساعدتها الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ان تبذل كل ما يلزم من جهود لبلوغ هذه الأهداف حسبما هو وارد في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د-٦) بصيغته المعتمدة ؛

٥- يشدد على الأهمية الحاسمة للمساعدة المتعددة الأطراف لأقل البلدان نموا عن طريق قنوات مثل المؤسسة الانمائية الدولية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والمصارف الانمائية الاقليمية والصناديق التابعة لها ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بما في ذلك صندوق التدابير الخاصة بأقل البلدان نموا التابع له ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ؛

٦- يدعو البلدان المانحة الى توجيه جزء كبير من معونتها عن طريق المؤسسات والوكالات الانمائية المتعددة الأطراف ، ولاسيما المؤسسات والوكالات التي تلبي احتياجات أقل البلدان نموا ، في اطار الزيادات الكبيرة الاجمالية للمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ؛

٧- يشدد على ما للمؤسسة الانمائية الدولية من دور هام في برامج التكيف الهيكلي في أقل البلدان نموا في اطار برنامج العمل الجديد الكبير ، بينما يلاحظ بأسف ان التجميم السابع لموارد المؤسسة كانت أدنى من التجميم السادس ، ويرحب بقيام لجنة التنمية في اجتماعها السابع والعشرين المعقود في سيول ، بجمهورية كوريا ، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ بالحث على اجراء تجميم ثامن ناجح وكاف بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

ثاني عشر

الديون

اذ يدرك ان عبء الديون وخدمة الديون قد ازداد بدرجة كبيرة بالنسبة الى أقل البلدان نموا منذ اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير ،

واذ يسلم بأن من مصلحة الدائنين والمدينين معا ان تفي أقل البلدان نموا بالتزامات الديون ،

Digitized by UNOG Library

١- يلاحظ بارتياح ان عددا من البلدان المانحة قد استجاب بصورة مواتية للفرع ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ عن طريق الغاء ديون المساعدة الانمائية الرسمية أو اتخاذ تدابير مناظرة أخرى ويدعو بقوة المانحين الآخرين الذين لم ينفذوا حتى الآن كل الالتزامات التي تعهدوا بها عملا بهذا القرار بأن يفعلوا ذلك واضعين في اعتبارهم الفقرة ٧١ من برنامج العمل الجديد الكبير ؛

٢- يلاحظ أيضا ان تسديد الديون الى مؤسسات المساعدة المتعددة الأطراف هو أحد عناصر العبء الشامل لخدمة ديون أقل البلدان نموا ، ويدعو هذه المؤسسات الى أخذ ذلك في الاعتبار عندما تضع برامج اقراض أقل البلدان نموا ؛

٣- يدعو مقدمي القروض الرسمية والقروض المضمونة رسميا الى أقل البلدان نموا، لدى القيام بعقد ترتيب لاعادة جدولة ديون أي من أقل البلدان نموا ، ان يولوا الاعتبار الواجب لجملة أمور من تدابير التكيف التي يتخذها البلد المدين لاستعادة قدرته على خدمة الديون وعلى النمو في الأجل الطويل ؛

٤- يدعو المانحين والمنظمات الدولية ذات الصلة الى مساعدة أقل البلدان نموا في تعزيز هياكلها الادارية لاتاحة الرصد المتواصل والادارة الفعالة لديون هذه البلدان ولهيكلها وجداول مدفوعات خدمتها ؛

٥- يوصي الاجتماعات الاستعراضية القطرية أيضا ان تأخذ في الاعتبار حالة ديون أقل البلدان نموا في سياق استعراض الحالة الاقتصادية والمالية لهذه البلدان .

ثالث عشر

طرائق المعونة

١- يسلم من ناحية طرائق المعونة بما يلي:

(أ) من المهم بالنسبة الى أقل البلدان نموا ان تكون الاحتمالات في الأجل المتوسط واضحة وان تتحسن القدرة على التكهن بحجم الموارد المتاحة وأشكالها ، كما ان ذلك مهم لمجتمع المانحين لتمكينه من تكييف المساعدة بشكل مرن وفعال مع الاحتياجات المتغيرة لأقل البلدان نموا، ومع أهدافها وأولوياتها ؛

(ب) لتقليل فترات التأخير في الصرف الى أدنى حد ، ينبغي ان تدفع مبالغ السلف في وقتها المناسب ، وان يسعى جميع الأطراف الى ايجاد حلول لمشاكل الصرف ؛

٢- يحث المانحين على اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد مما يلي:

(أ) ان تقدم المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية الى أقل البلدان نموا في صورة منح ، أساسا ، مع الاعتراف ، في الوقت نفسه ، بأن زيادة التدفقات قد تتطلب مزيجا من أنواع المعونة كالمنح والقروض التساهلية وغيرها من أشكال المساعدة ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) تقوم وكالات ومؤسسات المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف التي تسعى الى الوفاء باحتياجات أقل البلدان نموا بتوفير الائتمانات لهذه البلدان بشروط جد تساهلية الى الحد الذي تسمح به اجراءات الاقراض لديها ؛

(ج) ان تكون المعونة المقدمة الى أقل البلدان نموا غير مربوطة ، الى أقصى حد ممكن ، أما اذا تعذر ذلك فينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة في تعويض سلبيات الربط ؛

(د) يجب بوجه عام ، تجنب الصفقات التي تمول بأي نوع من أنواع التمويل المشترك بالنسبة لأقل البلدان نموا وذلك نظرا لقسوة شروطها نسبيا • أما اذا حدث وتم التعاقد عليها ، فينبغي التأكد من ان هذه الصفقات مع أقل البلدان نموا تتضمن مكونا عاليا من المساعدة الانمائية الرسمية •

٣- يوصي فيما يتعلق بمختلف أشكال وأنواع المعونة بما يلي:

(أ) دعما ، بوجه خاص ، لتدابير التكيف المحلية في أقل البلدان نموا ، ينبغي للمانحين ان يقدموا المعونة بأشكال أكثر مرونة ، ولاسيما دعم موازين المدفوعات ، وعلى مستوى قطاعي اعادة التأهيل وتحسين الصيانة وكذلك لتحقيق الأهداف الانمائية الأطول أجلا ؛

(ب) ينبغي للمانحين ان يعملوا أكثر من ذي قبل وعند الاقتضاء على زيادة مشاركتهم في تمويل التكاليف المحلية والمتكررة • كما ينبغي اتخاذ ما يلزم للسماح لأقل البلدان نموا بأن تضطلع تدريجيا بأعباء التكاليف المتكررة ؛

(ج) ينبغي ان تنص برامج المعونة بقدر الامكان على استخدام الخبراء الاستشاريين المحليين والخبرة المحلية •

٤- يستنتج ما يلي فيما يتعلق بالمساعدة التقنية :

(أ) ان المساعدة التقنية التي يقدمها المانحون لها أهمية أساسية نظرا لضرورة تنمية الموارد البشرية ، وينبغي ان تقترن بمعونة مالية ، الى أقصى حد ممكن ؛

(ب) من المهم تحقيق مزيد من التكامل بين مختلف مدخلات التعاون التقني بما فيها توفير المعدات ؛

(ج) ان قيام أقل البلدان نموا بتنسيق المساعدة التقنية بالصورة الملائمة أمر ذو أهمية أساسية • ويرجى من المانحين تقديم الدعم لتعزيز ادارة المعونة ، ووكالات التخطيط في أقل البلدان نموا من أجل تحسين القدرة على التنسيق على المستوى الوطني ؛

(د) ينبغي زيادة الاهتمام من جانب المانحين وأقل البلدان نموا بتعيين خبراء أجانب مناسبين لتدريب نظرائهم وكفالة استقرارهم في مهامهم وتعزيز مؤسسات التدريب في أقل البلدان نموا ؛

Digitized by UNOG Library

رابع عشر

التجارة الخارجية وتدابير السياسة التجارية .

اذ يلاحظ مع القلق المشاكل التي تواجه قطاع التجارة الخارجية في أقل البلدان نموا على النحو المشار اليه في الفقرة ٦٥ من الاستعراض ، في الفرع ألف أعلاه ،

١- يسلم بالتقدم المحرز في وصول منتجات أقل البلدان نموا الى أسواق البلدان الصناعية ، خاصة في ظل نظام الأفضليات المعمم ؛

٢- يلاحظ بوصف ذلك تطورا ايجابيا مبادرة الجماعة الاقتصادية الأوروبية باقامة نظام مماثل لمخطط ستابكس لصالح أقل البلدان نموا ، غير الأطراف في اتفاقية لومي ؛

٣- يوصي بأن تولي أقل البلدان نموا اهتماما خاصا لتنفيذ التدابير الواردة في الفقرات ٥٦ - ٥٨ من برنامج العمل الجديد الكبير ، مع التأكيد بصفة خاصة على العوامل المحددة في الفقرة ٥١ من الاستعراض ، في الفرع ألف أعلاه ؛

٤- يدعو أقل البلدان نموا الى الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة بالفعل في ميدان الوصول الى الأسواق ، خاصة في ظل نظام الأفضليات المعمم ؛

٥- يدعو المجتمع الدولي الى تكثيف جهوده من أجل تعزيز وتحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح الذي يستهدف افادة جميع البلدان ، مع مراعاة الاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نموا ؛

٦- يدعو جميع البلدان المعنية الى اتخاذ اجراء لتيسير تجارة أقل البلدان نموا ، وذلك بخفض أو ازالة العقبات التعريفية وغير التعريفية التي تعترض صادراتها ، عملا بالفقرة ٧٧ من برنامج العمل الجديد الكبير والاعلان الوزاري للغات الموءرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ (٨) ؛

٧- يرجو من البلدان المانحة للأفضليات التي لم تقم بذلك بعد ، ان تدخل مزيدا من التحسينات في مخططات نظام الأفضليات المعمم لديها بالنسبة لأقل البلدان نموا على أساس غير تمييزي ، وذلك من خلال جملة أمور منها ، وضع شروط أكثر مرونة لقواعد المنشأ ، وتوسيع قائمة المنتجات التي تتلقى معاملة تفضيلية ، وتمديد آجال هذه المخططات لفترة معقولة بغية تيسير حصول المنتجات ذات الأهمية لأقل البلدان نموا على أتم اعفاء ممكن من الرسوم ؛

٨- يدعو البلدان المتقدمة الى تقديم الموارد اللازمة لتعزيز مرافق المساعدة التقنية لكي تتمكن أقل البلدان نموا من الاستفادة الكاملة من نظام الأفضليات المعمم ؛

٩- يدعو البلدان المتقدمة ، التي هي في مركز يسمح لها بذلك ، ان تستطلع امكانات تعزيز الترتيبات الطويلة الأجل لبيع منتجات أقل البلدان نموا التصديرية ، عملا بالفقرة ٧٩ (ج) من برنامج العمل الجديد الكبير ؛

---

(٨) أنظر GATT, Basic Instruments and Selected Documents, Twenty-ninth Supplement, Geneva, March 1983 (Sales No. GATT/1983-1).

Digitized by UNOG Library

١٠- يدعو البلدان المتقدمة والوكالات المتعددة الأطراف ، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات والأونكتاد الى تقديم المساعدة التقنية والمالية المناسبة لدعم الاستراتيجيات التصديرية وجهود تعزيز التجارة في أقل البلدان نموا ؛

١١- يدعو البلدان النامية ، التي هي في موقف يسمح لها بذلك ، ان تقدم معاملة تفضيلية للواردات السلعية المنتجة في أقل البلدان نموا عملا بالفقرة ١٣ (أ) من قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د-٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ ؛

١٢- يدعو جميع البلدان الى تكثيف جهودها من أجل توسيع نطاق الاستفادة ، حيثما كان ذلك ملائما ومجديا ، من الاتفاقات السلعية الدولية في تثبيت أسعار صادرات أقل البلدان نموا ؛

١٣- يرجو المجتمع الدولي اتخاذ تدابير مناسبة للتبكير بتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية وان يقوم الصندوق لدى تشغيله بايلاء السلع الأساسية ذات الأهمية لأقل البلدان نموا التركيز الواجب عند تحديد أولوياته بالنسبة لاستخدام موارد الحساب الثاني ؛

١٤- يدعو البلدان المتقدمة المستوردة ، التي لم تقم بذلك بعد ، الى النظر في اتخاذ خطوات في مجال تثبيت حصائل الصادرات ، وفقا للفقرة ٨٣ من برنامج العمل الجديد الكبير : ويحيط علما بانشاء فريق خبراء حكومي دولي ، على نحو ما يقضي به قرار مجلس التجارة والتنمية ٣١٧ (د إ - ١٤) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ للنظر ، في جملة أمور ، في هذا الموضوع ؛

١٥- يدعو صندوق النقد الدولي الى ان يستطلع ، في نطاق قواعده القائمة ، سبل ووسائل تحسين استخدام أقل البلدان نموا لمرفق التمويل التعويضي لديه .

خامس عشر

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١- يطلب الى جميع البلدان النامية ان تنفذ التوصيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د-٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ ؛

٢- يرجو من جميع البلدان والمنظمات المتعددة الأطراف المانحة ان تدعم وتعزز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولاسيما فيما يتعلق بالمشاريع التي تهم أقل البلدان نموا بوجه خاص ، بغية ضمان افادة البلدان المعنية افادة كاملة من نتائج هذا التعاون ؛

سادس عشر

دور المنظمات غير الحكومية

اذ يسلم بأنه يمكن للمنظمات غير الحكومية ان تساهم مساهمة ايجابية في تنمية أقل البلدان نموا وكذلك في تقديم اغاثة قيّمة في حالات الكوارث ،

Digitized by UNOG Library

١- يطلب الى حكومات أقل البلدان نموا والمانحين تشجيع المساهمة الفعالة للسكان المحليين ، رجالا ونساء ، من خلال الكيانات غير الحكومية ؛

٢- يطلب الى المنظمات غير الحكومية ان تمتثل للسياسات والتشريعات الوطنية للبلدان المضيفة ، وان تساهم ، مع الحفاظ على طابعها ، في الأولويات الانمائية لأقل البلدان نموا بالتعاون مع السلطات والمنظمات الملائمة من أجل تنفيذ البرامج الانمائية الفعالة ؛

٣- يدعو المنظمات غير الحكومية للبلدان المانحة الى تعزيز دورها في زيادة التوعية في أوطانها وتعبئة موارد خاصة وعامة اضافية لصالح أقل البلدان نموا .

سابع عشر

التنسيق والرصد

١- يؤكد من جديد أهمية التنسيق والمتابعة والرصد على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية ، بوصفها عمليات حاسمة في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ؛

٢- يعيد أيضا تأكيد دور الأونكتاد في عملية الرصد على الصعيد العالمي ، ويرجو من الأمين العام للأونكتاد ان يواصل ويكثّف أعماله المحددة في الفقرة ١٢١ من برنامج العمل الجديد الكبير ؛

٣- يرحب بتزايد الاهتمام بالتنسيق على الصعيد الوطني ؛

٤- يسلم بأنه يجب ان يكون التنسيق الفعال والرصد والمتابعة على الصعيد الوطني عملية متواصلة ؛

٥- يؤيد النتائج التي توصل اليها بشأن تنسيق برامج المساعدة ، اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية بممثلي أقل البلدان نموا المعقود في شهر أيار/مايو ١٩٨٥ وذلك في اطار الاعداد للاستعراض الشامل النصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير (٩) ؛

٦- يرحب بالخطوات التي اتخذها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لتحسين الأفرقة الاستشارية واجتماعات المائدة المستديرة باستخدام عدة وسائل منها تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات والوكالات المتعددة الأطراف ، وكذلك الجهود المبذولة بمساعدة صندوق التدابير الخاصة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والتبرعات والمساهمات المحددة من البلدان المانحة لصالح أقل البلدان نموا ؛

٧- يؤكد الدور الرئيسي الذي يضطلع به كل بلد من أقل البلدان نموا في تنسيق أنشطة المعونة ؛

---

(٩) أنظر تقرير الاجتماع (TD/B/1055 and Corr.1) الذي سيطبع ضمن الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، الجزء الثاني ، الفرع الثالث .

Digitized by UNOG Library

٨- يؤكد كذلك أهمية التنسيق في كل بلد من أقل البلدان نموا على المستوى القطاعي لضمان أقصى قدر ممكن من الفعالية في الأنشطة الانمائية ؛

٩- يرجو من حكومات أقل البلدان نموا ان تواصل تعزيز ما لديها من آلية تخطيط وقدرات ادارية بغية الارتقاء بتخطيط المساعدة الخارجية والتفاوض عليها واستخدامها ؛

١٠- يرجو من أقل البلدان نموا ان تعتني ، بمساعدة الوكالات القيادية ، بنوعية الوثائق التحضيرية ، وان تحرص على توافرها في وقت مبكر لاجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية اذ أنها ضرورية لنجاح هذه الاجتماعات ؛

١١- يرجو من الوكالات المتعددة الأطراف مواصلة الارتقاء بنوعية وتماسك وثائق المعلومات الأساسية التي تقدمها الى اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية والحرص على توافرها في الوقت المناسب ؛

١٢- يرجو من البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف ان تولي اهتماما أكبر للتمثيل المحلي المناسب والتنسيق القطاعي ؛

١٣- يحث المانحين القادرين على ذلك ، على دعم الخطط أو البرامج الانمائية لأقل البلدان نموا بالتزامات لعدة سنوات يمكن التنبؤ بها وتكون قابلة للرصد ، وكذلك بالحرص على ان يكون الصرف منها في الوقت المناسب ؛

١٤- يدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى التعاون عن كثب مع كل بلد من أقل البلدان نموا ، تحت رعاية المنسق المقيم ، وفقا لما تنص عليه الفقرة ١٢٤ من برنامج العمل الجديد الكبير ؛

١٥- يؤكد من جديد الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل الجديد الكبير التي تدعو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الى ان يكفل ، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام للأونكتاد والأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية ، والوكالات القيادية لاجتماعات الاستعراض القطري ، التعبئة والتنسيق الكاملين على مستوى الأمانات لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها من أجل تنفيذ ومتابعة برنامج العمل الجديد الكبير ؛

١٦- يحث المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ، على الاستجابة استجابة بنّاءة ، لطلبات حكومات البلدان المضيفة القيام بدور تنسيقي أشمل في الحالات الملائمة ؛

١٧- يرجو من المجتمع الدولي والوكالات المتعددة الأطراف:

(أ) ان تكفل الخلوص من الاجتماعات الاستعراضية بنتيجة تضمن تيسير زيادة تدفق المساعدة الخارجية من خلال أمور منها تحسين التفاهم واجراء حوار صريح بين أقل البلدان نموا وشركائها الانمائيين ؛

(ب) ان تنسق شروط واجراءات المانحين الى أقصى حدّ ممكن بغية التوصل الى نهج منسق يفضي الى تنفيذ البرامج الانمائية لأقل البلدان نموا .

Digitized by UNOG Library

جيم - قرار اتخذه الفريق الحكومي الدولي

٩ (د - ٦) استعراض وتقييم شاملان لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

ان الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا ،

اذ يشير الى برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذى تدعو الفقرة ١١٩ منه الفريق الحكومي الدولي الى أن ينظر في امكانية اجراء استعراض شامل في نهاية العقد يمكن ، ضمن جملة أمور ، أن يأخذ شكل موءتمر للأمم المتحدة لأقل البلدان نموا ،

١- يوصي أن تقرر الجمعية العامة في دورتها الأربعين أن يجري استعراض وتقييم شاملان لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٩٠ على مستوى عال ؛

٢- يدعو أيضا الجمعية العامة أن تبت في دورتها الثانية والأربعين ، في ضوء المشاورات التي سوف تجرى تحت اشراف الأونكتاد ، بما في ذلك ما سيجري منها أثناء الدورة السابعة للموءتمر ، على وجه التحديد في مستوى هذا الاستعراض ومهمته وتاريخ ومكان اجرائه وأيضا في عملية التحضير له .

الجلسة العامة ١٢
١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥

Digitized by UNOG Library

[مقتطف من الجزء الثاني من تقرير الفريق الحكومي الدولي]

الفصل الرابع

البيانات التي أدلي بها بصدد اعتماد استنتاجات وتوصيات الفريق الحكومي الدولي

١- أدلى ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، في الجلسة الختامية المعقودة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ ، ببيانات تفسيرية أو تحفظية حول أحكام محددة من النصوص المعتمدة المستنسخة في الجزء الأول ، الفرع باء ، اعلاه ، كما أدلى ممثل استراليا ببيان كذلك أدلى ببيانات عامة ممثلو بنغلاديش ولكسمبرغ (نيابة عن الجماعة الاقتصادية الاوروبية والدول الأعضاء فيها) والصين ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (نيابة عن المجموعة دال) ، والولايات المتحدة وكندا • وترد هذه البيانات في الفقرات التالية •

٢- قالت ممثلة الولايات المتحدة ان حكومتها تحتفظ بموقفها ازاء الطلب الموجه الى المجتمع الدولي باتخاذ خطوات مناسبة للبدء في تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية في وقت مبكر (أنظر الجزء الأول أعلاه ، الفرع باء - رابع عشر ••• ، الفقرة ١٣) • واستذكرت ان حكومتها أعلنت مؤخرا انها لن تصادق على الاتفاق المنشىء للصندوق وان هذا القرار اتخذ بعد استعراض دقيق وشامل أجري داخل حكومة الولايات المتحدة لمزايا الصندوق المشترك • وفي حين تشعر حكومتها بمشكلات البلدان الأقل نموا المصدرة للسلع ، فانها قررت أن الفوائد القصيرة الأمد الناجمة عن الاتفاقات السلعية الدولية التي تؤثر في الأسعار لن تسفر عن النتائج الطويلة الأمد المرجوة •وقالت انها تسلم بأن مشاعر معظم الحكومات تختلف عن ذلك ، لكنها تناشد الآخرين تفهم موقف الولايات المتحدة ازاء اقتراح ترى حكومتها أنه غير عملي •

٣- واستذكرت أيضا موقف الولايات المتحدة المعروف جيدا والذي أعيد تأكيده في مؤتمر باريس في عام ١٩٨١ بأنها لا تستطيع قبول أهداف المعونة • وبالتالي فان الولايات المتحدة تتنصل من توافق الآراء حول جميع فقرات الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي (الجزء الأول أعلاه ، الفرع باء) ، التي تتعلق بأهداف محددة فيما يخص الموارد المالية • وتعتقد حكومتها بأن هذه الأهداف تفضي الى توقعات مضللة وتؤدي الى اتخاذ قرارات حول مخصصات التمويل منفصلة عن تلك المتعلقة ببرامج وأداء التنمية وأن مثل هذا الفصل يعد سياسة سيئة في ادارة التنمية بالنسبة لكل من المانحين وأقل البلدان نموا • وقالت في السياق نفسه أن حكومة الولايات المتحدة تحتفظ بموقفها حول توافق الآراء ، معربة عن أسفها فيما يخص انخفاض تمويل التجميع السابع للمؤسسة الانمائية الدولية بالمقارنة مع التجميع السادس (الجزء الأول أعلاه ، الفرع باء - حادي عشر ، الفقرة ٧) •

٤- وقالت ممثلة الولايات المتحدة في بيان آخر ان الاستعراض النصفي قد خلق فرصة لتبادل صريح للآراء حول التقدم المحرز والمشاكل الناشئة منذ اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٨١ • وان بلادها تجدد تعهدها بالعمل مع أقل البلدان نموا ، بغض النظر عن بعض الجوانب المحددة في النصوص التي اعتمدها الفريق الحكومي الدولي والتي تعارضها بلدها بشدة • وان الولايات

Digitized by UNOG Library

المتحدة قد أظهرت استعدادها لتقديم تدفقات كبرى من الموارد لتلبية حالات الطوارىء والاحتياجات الانمائية الطويلة الأمد لأقل البلدان نموا • وانه منذ عام ١٩٨١ ، تضاعفت مساعداتها المقدمة بمناسبة الجفاف في افريقيا وتلبية لاحتياجات التنمية في البلدان الاقل نموا ثلاثة أضعاف•وبالاضافة الى ذلك فقد بادرت الولايات المتحدة بوضع برنامج جديد لفترة خمس سنوات لدعم جهود التكيف الهيكلي في البلدان الافريقية ، فيما تم في وقت قريب جدا استكشاف أساليب جديدة لمعالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا •

٥- وأضافت قائلة أن الولايات المتحدة ترى في برنامج العمل الجديد الكبير تعبيرا متوازنا عن مسوءوليات أقل البلدان نموا والمانحين على حد سواء • وانه ينبغي في مرحلة منتصف العقد هذا أن نستخلص العبر من تجارب النصف الأول ، التي كانت موضع نقاش مستفيض ، بما في ذلك ضرورة تحسين أداء كافة الشركاء على المستوى القطرى • وفي حين اتخذت بعض أقل البلدان نموا خطوات شجاعة ، فان الكل يسلّم بضرورة اتخاذ المزيد منها • وانه في مقدور المانحين والمجتمع الدولي تقديم المساعدة ، ولكن هنالك أشياء لا يمكن الا لأقل البلدان نموا أن تقوم بها لنفسها •

٦- وقال ممثل المملكة المتحدة أنه لانجاز كبير أن يتحقق استعراض دقيق وفعال لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير • فقد حدد الاستعراض عدة طرق تستطيع البلدان المانحة وأقل البلدان نموا من خلالها العمل بصورة أكثر كفاءة معا على المستوى الوطني للنهوض بتنفيذ البرنامج خلال الفترة المتبقية من العقد • وان وفده قد أحاط علما بالنداء الموجه الى أولئك المانحين الذين لم تصل مساعداتهم الانمائية الرسمية بعد الى نسبة ٠ر١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي أو الذين لم يضاعفوا بعد مساعدتهم الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا ، ليبذلوا كل جهد ممكن لتحقيق هذه الأهداف ، كما وردت في قرار الموءتمر ١٤٢ (د - ٦) بالصيغة التي اعتمد بها • وان بلاده لا تريد التنصل من توافق الآراء الذي تحقق ، لكن حكومته عند موقفها من أن المساعدات الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا مازالت خاضعة للقيود المفروضة على الانفاق العام ، والى مستوى المساعدة المقدمة الى سائر البلدان النامية ، التي يعتبر العديد منها من بين أفقر الدول وان لم تدرج في قائمة أقل البلدان نموا المعترف بها من قبل الأمم المتحدة ، والتي تقيم بلاده علاقات وثيقة معها •

٧- وأعرب ممثل استراليا عن غبطته لما تحقق في المجلس من توافق في الآراء ، يمثل التزاما دوليا متينا بدفع أقل البلدان نموا نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشارك فيه بلده • وأشار الى بيان وفده في المناقشات العامة [(١)] ، والى الأولويات الاقليمية لاستراليا كما تتمثل في برامج مساعداتها • وقال ان هذه البرامج سوف تستمر في مراعاة هذه الأولويات وبذا تعكس الاهتمام بمساعدة أولئك الذين تعظم حاجتهم الى المعونة •

٨- وقال ممثل بنغلاديش أن أفقر الشعوب وأضعفها اقتصاديا في العالم كانت تنظر الى برنامج العمل الجديد الكبير بشيء من الأمل عندما تم اعتماده منذ أربع سنوات ، غير ان تنفيذه لم يكن بطيئا الى حد موءلم فحسب بل كان سلبيا في بعض جوانبه • ورغم ما بذلته أقل البلدان

---

(١) أنظر الفقرات ••• أعلاه •

Digitized by UNOG Library

نموا نفسها من جهود لتنفيذ البرنامج عن طريق اتخاذ تدابير هامة للتكيف ، فان أهداف البرنامج لم تتحقق ، ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى قصور شديد في تدابير الدعم الدولي • وقال انه يأمل ، في هذا السياق العام ، أن يشكل الاستعراض الشامل النصفي نقطة تحول حقيقية في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير • وقال ان مما شكل في نظره تطورا ايجابيا للغاية في هذا الاتجاه البيانات التي أدلت بها وفود عديدة خلال الجلسات العامة التي عقدها الفريق الحكومي الدولي ، ولاسيما اعلان الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، فيما يتعلق بتمديد أجل مخطط ستابكس الى أقل البلدان نموا التي لم تكن مغطاة من قبل والبيان الذى أدلت به هولندا فيما يتعلق بالغاء قروض المساعدة الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا •

٩- بيد أنه يلاحظ أنه على الرغم من المواقف الايجابية التي اتخذتها أغلبية الوفود ، فان نتائج الاستعراض النصفي جاءت مخيبة للآمال نوعا ما وقاصرة على الوفاء بتوقعات أقل البلدان نموا ، خاصة فيما يتصل بالتدابير التي يتعين تنفيذها في بعض المجالات الحاسمة • وقال انه يؤيد بشدة في هذا الصدد الملاحظات التي أدلى بها ممثل دولة متقدمة وفحواها أن التقدم البطيء في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير لا يعود الى نقص الموارد بقدر ما يعود الى عدم توفر الارادة السياسية• وانه كان يأمل بأن يحقق الاستعراض النصفي تجديد هذه الارادة السياسية لتتجه الى زيادة تدفق الموارد الى أقل البلدان نموا زيادة كبيرة على الرغم من عدم تحقق التطلعات السابقة في هذا الصدد •

١٠- وقال انه ينوه مع الامتنان بالدعم الذي تقدمه العديد من البلدان المتقدمة الى أقل البلدان نموا ويتوقع تعزيز تعاونها معها بصورة أكبر • اما بالنسبة للبلدان التي لم تظهر مواقف أكثر ايجابية في دعم برنامج العمل الجديد الكبير ، فانه يناشدها أن تفعل ذلك لاتمام تنفيذ البرنامج في الفترة المتبقية من العقد •

١١- وذكر ممثل لكسمبورغ ، بالنيابة عن **الاتحاد الاقتصادى الأوروبي والدول الأعضاء فيه** ، ان الجماعة تشعر بالاغتباط لمشاركتها في توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير أثناء الاستعراض الشامل النصفي • وقال ان التوصيات جاءت متوازنة • غير انه أعرب عن أسفه لعدم التوصل الى توافق للآراء فيما يتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية ، الذى تتمسك به الجماعة بشدة •

١٢- وأعاد تأكيد اهتمام الجماعة بأقل البلدان نموا وبالتزامها بالمساهمة في تحقيق أهداف برنامج العمل الجديد الكبير ، ورحب بتركيز الاستعراض النصفي على الزراعة ، وتحسين تنسيق المعونة ، وتعبئة الموارد البشرية وغيرها من الموارد ، وتصدير السلع الاساسية • وفيما يتعلق بالموضوع الاخير ، أشار الى أن الجماعة قد قامت بمبادرة هامة لصالح البلدان غير الموقعة على اتفاقية لومي فيما يتعلق بنظام التعويض عن الخسائر المتكبدة في حصائل صادرات ( ) السلع الاساسية المصدرة الى الجماعة • وأعرب عن أمله في أن تحذو بلدان أخرى نفس الحذو •

••/••

( ) أنظر الفقرة ••• أعلاه •

Digitized by UNOG Library

١٣- وأعرب ممثل الصين عن ارتياحه لأن الفريق الحكومي الدولي أعاد تأكيد التزام المجتمع الدولي ببرنامج العمل الجديد الكبير وتوصل الى توافق للآراء أثناء الاستعراض النصفي • وأكد أن الصين ، التي تجري الآن اصلاحات اقتصادية ، بلد اشتراكي نام ، وليست بلدا متقدما أو مانحا كما توحي بذلك وثائق أمانة الأونكتاد • غير ان الصين ستساهم مساهمة أكبر ، في حدود امكانياتها ، عن طريق تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية الى أقل البلدان نموا في اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية •

١٤- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في معرض حديثه باسم المجموعة دال ، ان البلدان الاشتراكية لعبت دورا نشطا في الاستعراض النصفي باعتبار أن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير يعد في نظرها وسيلة لمساعدة أقل البلدان نموا على التغلب على التركة الاقتصادية التي خلفها الاستعمار فيما مضى ، وللنهوض بتقدمها الاقتصادي والاجتماعي ، والمساهمة في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد • وقد أيدت أقل البلدان نموا في معظم القضايا التي أثارتها في الدورة • غير أن التوصيات والاستنتاجات التي تم الاتفاق عليها لاتزال تفتقر الى بعض العناصر الهامة جدا اللازمة للنهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادى في أقل البلدان نموا مثل : (أ) وقف تدفق الموارد من أقل البلدان نموا ؛ (ب) خفض معدلات الفائدة على الائتمانات الخاصة ؛ (ج) ايجاد حلول جذرية لتزايد الديون الخارجية التي تتحملها أقل البلدان نموا ؛ (د) القضاء على الحمائية ؛ (هـ) الاعتراف بوجود علاقة بين نزع السلاح والتنمية •

١٥- وأعاد تأكيد موقف البلدان الاشتراكية بأن جميع النداءات الموجهة الى البلدان المانحة الواردة في النصوص المتفق عليها في الهيئات الحكومية الدولية تشير الى البلدان الرأسمالية المتقدمة دون غيرها • وشدد في نفس الوقت على أن البلدان الاشتراكية في المجموعة دال قد قدمت مساهمة كبيرة لكي تتمكن أقل البلدان نموا من بلوغ أهداف برنامج العمل الجديد الكبير في الفترة ١٩٨١- ١٩٨٥• ووفقا لمقررات القمة الاقتصادية للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، التي عقدت في موسكو في حزيران/ يونيه ١٩٨٤ ، فانها تعتزم أن تواصل بحزم ، وأن تكثف تجارتها وتعاونها الاقتصادي مع تلك البلدان فيما تبقى من العقد ، وذلك لمساعدتها في تنمية استقلالها الاقتصادى والسياسي وتحقيق أهداف برنامج العمل الجديد الكبير بالتدريج • وأضاف ان البلدان الاشتراكية عازمة على الكفاح من أجل السلم وأمن الدول الاقتصادى وتطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية ، اذ ان ذلك شرط مسبق للوفاء بالأهداف والمهام الواردة في برنامج العمل الجديد الكبير •

١٦- وذكر ممثل كندا ، في معرض حديثه باسم المجموعة باء ، أن الاستعراض النصفي ساهم مساهمة كبيرة في تعميق فهم مشاكل أقل البلدان نموا • ورغم عدم التوصل الى تحقيق جميع الأهداف بالنسبة لكل مشترك على حدة في الاستعراض النصفي بالكامل ، الا أنه تم تحقيق بعض النتائج الهامة • فأعيد تأكيد صحة برنامج العمل الجديد الكبير وأعيد تركيز الانتباه على أحكامه الهامة في منتصف العقد• وتم الاضطلاع باستعراض متوازن يمكن على أساسه التوصل الى نتائج تصلح للسنوات الخمس القادمة ، وتم اعتماد سلسلة من التوصيات تدعو البلدان المتقدمة والنامية الى اتخاذ اجراءات تساعد على تحقيق أهداف برنامج العمل الجديد الكبير • وقد سلك المتحدث باسم أقل البلدان نموا وممثلوها نهجا ايجابيا وبناء ومرنا أفضى الى تسهيل المداولات والتوصل الى نتائج في الاجتماع ، بالرغم من خطورة بعض الصعوبات التي واجهت المفاوضات •

Digitized by UNOG Library

المرفـــق الثانـــي

الآثار المالية للقرار ٩ (د - ٦) الذى اتخذه الفريق الحكومي الدولي(أ)

١- يوصي الفريق الحكومي الدولي في الفقرة ٢ من مشروع القرار الوارد فـــي TD/B/AC.17/L.27 أن تقرر الجمعية العامة في دورتها الأربعين أن يجري استعراض وتقييم شاملان لتنفيـــذ برنامـــج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٩٠ على مستوى عال ٠

٢- وبافتراض أن الذى سيضطلع بهذا الاستعراض موءتمر يعقد لفترة أسبوعين في جنيف ، يسبقـه اجتماع تنظيمي لمدة يومين ، فمن المقدّر أن تبلغ التكاليف المباشرة لخدمة الموءتمر زهـاء ٥٠٠ ٠٠٠ دولار بمعدلات عام ١٩٨٥ ، على أساس هيكلي للخدمات يماثل الهيكل الذى توفر لموءتمـــر الأمـــم المتحدة لأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في عام ١٩٨١ ٠

- - - - -

(أ) أنظر الجزء الثاني أعلاه ، الفرع جيم ٠

Digitized by UNOG Library